الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٥٣
الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبوتسرا (توغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مذكرتا الأمين العام (A/52/270 و A/52/443)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/52/297، و A/52/341، A/52/433، و A/52/434، A/52/500، و A/52/525، A/52/532، و A/52/535، A/52/562، و A/52/563، A/52/568، و A/52/678)

مشاريع القرارات (A/52/L.14، L.16، L.34، L.36، L.37)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/52/159)

(هـ) اشتراك المتطوعين، "ذوي الخوذ البيض"، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام (A/52/586)

مشروع قرار (A/52/L.32)

(و) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/52/537)

مشروع قرار (A/52/L.33)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أعلن من قبل، فإن البند الفرعي (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، المعنون "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، سينظر فيه مع البند ٤٣ من جدول الأعمال في موعد لاحق.

وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الممثل الدائم للكسمبرغ يطلب، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أن تستمع الجمعية العامة إلى مراقب سويسرا في جلسة عامة أثناء مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال.

ويذكر الأعضاء أنه وفقا للممارسة المعمول بها في الجمعية العامة، لا يدلي مراقبو الدول غير الأعضاء ببياناتهم عادة إلا في اللجان الرئيسية. ولكن، وبعد المشاورات، يقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى بيان يدلي به مراقب سويسرا أثناء مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، معروض على الجمعية حتى الآن خمسة مشاريع قرارات، هي: A/52/L.14، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية"؛ و A/52/L.16، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لبلدان أفريقيا الوسطى المستقبلة للاجئين"؛ و A/52/L.34، المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور"؛ و A/52/L.36، المعنون "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته"؛ و A/52/L.37، المعنون "المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي".

وفي إطار البند ٢٠ (هـ) من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مشروع القرار A/52/L.32 والمعنون "اشتراك المتطوعين، 'ذوي الخوذ البيض'، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

وفي إطار البند ٢٠ (و)، من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مشروع القرار A/52/L.33، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين الذي سيعرض مشروع القرار A/52/L.32.

السيد فريغيريو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدئ، أتقدم بشكر وفد بلادي للأمين العام على تقريره عن مبادرة "ذوي الخوذ البيض" (A/52/586). ويبين التقرير بوضوح قوة ونوعية الالتزام الذي أظهره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدعم غير المحدود الذي قدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالتعاون المستمر والذكي والمتسم بالتفاني الذي تقدمه منسقة برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الآنسة بريندا غيل مكسويني، التي نحيي من خلالها زملاءها في بون وجنيف وفي العديد من البلدان النامية حيث يعمل "ذوو الخوذ البيض"/ متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون والدوليون على خدمة القضية الإنسانية.

وتشكر حكومة بلادي أيضا إدارة الشؤون الإنسانية، التي عزز ووسع "ذوو الخوذ البيض" جهودهم بمساعدتها ودعمها.

ويعرب وفدي أيضا عن تقديره الخاص لحكومات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا على دعمها السخي، الذي مكّن المبادرة من التوسع في السنة الماضية في أنغولا وهايتي. ونتقدم بشكر خاص لحكومة المملكة العربية السعودية على مساهمتها السخية التي مكنت من إرسال بعثات إلى فلسطين ولبنان ورواندا.

ونشكر أيضا حكومات أرمينيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وتركيا، وترينداد وتوباغو، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورومانيا، والسلفادور، وشيلي، وغيانا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وليسوتو، ومدغشقر، والمغرب، وموزامبيق، وموناكو، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، التي انضمت إلى بلدي في تقديم مشروع القرار A/52/L.32، الذي يسرني أن أعرضه على الجمعية العامة.

كما يذكر الأمين العام في تقريره أن مبادرة "ذوي الخوذ البيض" قادرة على الاستمرار من النواحي التقنية والمالية والمؤسسية، وهذا التقييم يشجعنا على البحث عن سبل جديدة لتعزيز إنجازات السنوات الثلاث الماضية والاستفادة إلى أقصى حد من إمكانية المبادرة، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والدول المشاركة في المبادرة.

يدعو مشروع هذا القرار الدول الأعضاء الى تطوير وتقوية فرق متطوعيها الوطنية لدعم عمليات الغوث الإنسانية. والتزام من هذا النوع يتطلب بالطبع بذل جهود مشتركة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأسره: فهو المصدر الرئيسي للموارد البشرية التي تغذي روح التطوع.

ويدعو مشروع القرار أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى تشجيع الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار وفي تنفيذ الأنشطة الإنسانية. ويجب أن تعمل البلدان المانحة والوكالات المتخصصة جنبا إلى جنب وبطريقة تكاملية. ويجب أن تنضم البلدان المتلقية أيضا الى هذا الحوار سعيا إلى نفس النتيجة: أي تحسين تقديم المساعدة وتحسين توقيتها، مع تخفيض التكاليف الإدارية.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي أن يُنظر إلى مشروع القرار في هذا السياق الواسع، وللتطوع دور هام يؤديه في تعزيز قدرة نظام تقديم المساعدة الإنسانية على الاستجابة، ويمكنه في نفس الوقت أن يوفر للدول الأعضاء نظاما لمراقبة جودة نوعية المساعدة الإنسانية، متجنبا ازدواجية وتداخل الجهود والمساهمات. وينبغي لنا أن نهيئ الظروف التي تشجع تقديم المساهمات على أساس معرفة أفضل بالعمليات ومشاركة ميدانية أكبر من البلدان المانحة في المرحلة التنفيذية.

ويشارك في هذه المبادرة ٤٠ بلدا بالفعل، بوصفها بلدانا مانحة أو متلقية أو من خلال تقديم الدعم الدبلوماسي النشط. وبوسع الدول الأعضاء أن تقدم للأمين العام، بصورة طوعية وتدريجية، وعلى نحو يتمشى مع قدراتها، قائمة أو عدة قوائم بأفرقة متطوعين من "ذوي الخوذ البيض" يُختارون للعمل في حالات الطوارئ، بناء على طلب من الأمين العام أو من الوكالات أو البرامج التي يعهد الأمين العام إليها بمهمة تنسيق المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. وهنا، نعتقد أن من المهم النظر في تعيين ضابط اتصال ليتولى الاتصال المتبادل بين مراكز الاتصال الوطنية لـ "ذوي الخوذ البيض" ومنظومة الأمم المتحدة.

ويمكن للدول الأعضاء أو الأمين العام أن يكلفوا أفرقة "ذوي الخوذ البيض" الوطنية بالعمل في مناطق جغرافية محددة أو في حالات طوارئ محددة، وبطريقة تتسق مع النهج الذي تعتمده الدولة المساهمة، ومع مختلف برامج الأمم المتحدة. وهكذا نخلق وسيلة للجمع بين المانحين والمستفيدين وضمان التنفيذ الفوري والكفؤ للبرامج، وآلية تسمح بتحديد الاستخدام النهائي للمساهمات على نحو أفضل، وتوفير بيانات أكثر واقعية لمؤسسات وبرامج المنظومة، فيما يتعلق بتكلفة الموارد البشرية ومدى توفرها لتنفيذ المشاريع.

وهذه الخطة، إلى جانب عدة بعثات للأرجنتين، سمحت بمشاركة المتطوعين والخبراء من "ذوي الخوذ البيض" بنجاح في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى في تغطية احتياجات مثل مياه الشرب ورصد الانتخابات ومساعدة المجموعات النازحة، وتوفير المساعدة الطبية والغذائية، وتنفيذ عمليات إزالة الألغام.

وبطبيعة الحال، لا أود أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أجدد الدعوة إلى تقديم مساهمات مالية جديدة لمبادرة "ذوي الخوذ البيض"، إما عن طريق شباك الأمم المتحدة المتميز أو الصناديق الاستئمانية. ذلك أن رفع مستوى المساهمات من شأنه أن يتيح مواصلة التقدم في توسيع النطاق الدولي الذي تغطيه المبادرة، ليشمل مجالات أخرى في العالم ومهام إنسانية أخرى.

ونعتقد أيضا أن مشروع القرار هذا يمكن منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من معالجة مسألة مصادر التمويل الجديدة، وفي هذا الصدد، يسعدني أن أؤكد أن حكومتنا ستسهم في الأيام القليلة المقبلة بمبلغ إضافي قيمته مليون دولار لصندوق "ذوي الخوذ البيض" المتميز.

وفي ضوء الالتزام الذي تعهدنا به جميعا، لا أكاد أرى ضرورة لتوجيه نداء بمضاعفة جهود التضامن في هذا المجال. ومع ذلك، أعتقد أن هذه فرصة مؤاتية لكي ندلل على اقتناعنا بأن باستطاعتنا أن نبدي التضامن، ليس هذا فحسب بل باستطاعتنا أيضا أن نكون أكثر كفاءة وأكثر تشاركا، بتشجيع وتسهيل زيادة انخراط المجتمع

المدني، من خلال دعم الخدمة التطوعية، في المهمة الصعبة التي تنتظرنا.

وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ هذه الجمعية القرار الذي يعلن سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، والذي يعترف بالاسهام الهام الذي يقدمه المتطوعون لرفاه المواطنين، والتحقيق التام لتطلعاتهم نحو تحسين ظروفهم المعيشية، في كنف السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

إن "ذوي الخوذ البيض"، شأنهم تماما شأن "ذوي الخوذ الزرق" في ميدان صون السلم والأمن، يمكن أن يزودوا المنظمة بأداة فعالة متعددة الأطراف لمكافحة ويلات العنف والجوع والفقر والظلم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند، الساعة الرابعة عصر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أرجو، إذن، من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة الخاصة بهذا البند، أن يسجلوا أسماؤهم بأسرع ما يمكن.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/52/L.33.

السيد باراشين (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني أن أتكلم باسم وفد أوكرانيا بشأن البند ٢٠ (و) من جدول الأعمال "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

ويسعدني، بصفتي مدير محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، أن تتاح لي فرصة نادرة للاشتراك في هذه الدورة للجمعية العامة التي تتسم بأهمية تاريخية، لمناقشة قضية ذات أهمية حيوية لأوكرانيا - وليس لنا وحدنا، بل لغيرنا ايضا.

لقد انقضى ما يزيد على ١١ عاما منذ وقوع كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، ولكن المشاكل التي خلفتها تلك الكارثة لم تتناقص للأسف الشديد، بل إن آثارها الإيكولوجية والاقتصادية ازدادت تفاقما، بنتائجها الاجتماعية - النفسية.

والتصدي لهذه النتائج أصبح يشكل عبئا ثقيلا للغاية على كاهل أوكرانيا. فبتخصيص ٦ في المائة من ميزانية دولتنا لتضميد جراح تشيرنوبيل، فقدت أوكرانيا فرصة تمويل برامج عديدة أخرى لها أهمية حيوية بالنسبة لبناء دولة مستقلة في وقت تضطلع فيه بإصلاحات اقتصادية عميقة.

لقد وافقت أوكرانيا على غلق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية بحلول سنة ٢٠٠٠. وهذا ينطوي على تدابير كبرى لا يملك بلدي للأسف، الخبرة الكافية لتنفيذها، والأهم من ذلك أنه لا يملك الأموال لتنفيذها. فالتحضير لغلق المحطة، بتعاون دولي، ما هو إلا مرحلة أولية لتفكيكها. وهذا أيضا يمثل مشكلة خطيرة لـ ٦ ٠٠٠ شخص من العاملين في المحطة، الذين نجحوا في تأمين سلامة تشغيلها طيلة ١١ عاما بعد وقوع الحادث. وهناك، فضلا عن ذلك، مدينة سلافوتيتش ذات الـ ٢٦ ٠٠٠ نسمة، حيث يعيش العاملون في المحطة وأسرهم بلا دعم، وحيث يتوقع أن تبلغ نسبة البطالة ١٧ في المائة بحلول عام ١٩٩٨.

وقد وقعت مذكرة تفاهم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في أوتاوا، بين حكومة أوكرانيا وحكومات مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي، بشأن غلق محطة الطاقة النووية. وهذا يوفر فرصا حقيقية للتعاون على التصدي لمشكلة تشيرنوبيل.

ولقد أغلقت أوكرانيا وحدة الطاقة رقم ١ في عام ١٩٩٦، أي قبل الموعد المحدد، وأثبتت بذلك نواياها الحقيقية في الوفاء بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم. ومع ذلك، فإن البعد العالمي لهذه المهمة والأزمة الاقتصادية الراهنة، يعنيان أن أوكرانيا لا يمكن أن تتحمل وحدها النفقات الباهظة التي يتطلبها حل مشكلة تشيرنوبيل. وقبل بضعة أيام، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد هنا في نيويورك مؤتمر غاية الأهمية بشأن إعلان التبرعات لجمع الأموال لخطة إقامة المأوى لعمال تشيرنوبيل، شارك في رئاسته كل من الرئيس كوشما، رئيس أوكرانيا، ونائب رئيس الولايات المتحدة، إلبرت غور. وهذا المؤتمر يبرهن مرة أخرى على مدى الخطورة التي تكتسيها مشكلة تشيرنوبيل حتى يومنا هذا، والأهمية التي تعلقها البلدان على حلها.

وأثناء المؤتمر أعلنت التبرعات، وهذا يعني أننا سنتمكن في القريب العاجل من البدء في صنع غطاء مأمون لهذا الخطر القائم الذي يهدد البيئة والصحة والحياة ذاتها في العالم كله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم حكومة أوكرانيا، عن الامتنان لجميع من شاركوا في ذلك المؤتمر.

ولا يمكننا أن ننسى أنه من المستحيل أن نحل مشكلة تشيرنوبيل بمجرد تفكيك محطة الطاقة. وبعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات، والتي سافرت في أيار/مايو الماضي إلى المناطق المتضررة في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، أكدت من جديد على مدى تعقد المشكلة، وبعد تقييم الأوضاع في كل البلدان الثلاثة، شددت على الحاجة إلى مساعدات كبيرة أخرى في مجالات الصحة العامة، والتأهيل الاجتماعي - النفسي، والبيئة، والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية والمعلومات. وهناك حاجة أيضا إلى تمويل سعة الطاقة لتعويض أوكرانيا عن الخسائر الناجمة عن تفكيك محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة إزالة كتلة زنتها ٢٠٠ طن تحتوي على الوقود، من التابوت الخرساني، حيث أنها تشكل تهديدا إيكولوجيا خطيرا. وكما قلت من قبل، هناك أيضا مسألة الحماية الاجتماعية للعدد المخفض من العاملين في المحطة ولسكان سلافوتيتش، أصغر مدن أوكرانيا التي تتركز فيها أكبر الإمكانات الفكرية.

إن تشيرنوبيل لا يمكن اعتبارها مشكلة بلد واحد أو مجموعة من البلدان. إن هذه الكارثة التكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل كانت من صنع الإنسان، لكنها لا تزال مأساة إنسانية مشتركة على نطاق عالمي. وهي لا تزال تمثل مشكلة خطيرة، ليس فقط لأوكرانيا والبلدان المتضررة الأخرى، وإنما للمجتمع الدولي بأسره.

نحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن التعامل مع آثار الكارثة وحل مجموعة المشاكل المتنوعة كلها لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق الجهد المشترك الذي يبذله المجتمع الدولي كله. وإن التعاون المتعدد الأطراف بالاشتراك مع المُدخل الفكري والمالي للمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والصناديق العلمية والخيرية ضروري لتخفيف وتقليل آثار الكارثة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا الكبير للجهود الإنسانية التي تبذلها هيئات منظومة الأمم المتحدة لتخفيف عواقب الكارثة.

لقد مرت إحدى عشرة سنة، لكن تشيرنوبيل لا تزال تتحدى تفكيرنا التقني والعلمي والإنساني. وسوف تظهر الطريقة التي يعالج بها المجتمع العالمي هذه المشكلة استعداد الشعوب المتحضرة للتعامل مع المآسي على نطاق عالمي.

إن جميع الأمم تتشاطر مصيرا مشتركا والجيل الحالي والأجيال المقبلة تسعى حقا إلى العيش في بيئة آمنة إيكولوجيا، ونحن نهيب بجميع البلدان والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن توحد جهودها في تنفيذ البرنامج للقضاء على آثار تشيرنوبيل القاسية وأن تمنع وقوع كوارث مماثلة.

لقد أكد الأمين العام في تقريره أن تنفيذ البرنامج من شأنه أن يترجم إلى عمل إيجابي الإصرار والعزم المعرب عنهما في العديد من قرارات الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل واللذين مازالا، للأسف لم يجر الوفاء بهما إلى حد كبير.

ونيابة عن وفود الاتحاد الروسي وبيلاروس واليابان وأوكرانيا يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/52/L.33 المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها". وهذه الوثيقة تعرب عن القلق بشأن الطابع الطويل الأجل الذي تتسم به آثار كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية التي كانت كارثة تكنولوجية كبرى، وبشأن الآثار المستمرة على حياة وصحة البشر، لا سيما الأطفال، في الأماكن المتضررة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس.

ويضع مشروع القرار في الاعتبار نتائج بعثة الأمم المتحدة لتقدير احتياجات المناطق المتضررة في شهر أيار/مايو من هذا العام، وكذلك الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة عن "تشيرنوبيل وما بعدها: تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث التكنولوجية"، التي عقدت في موسكو في أيار/مايو من هذا العام أيضا.

وبطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من خلال آليات التنسيق القائمة وبخاصة منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل.

ويدعو مشروع القرار الدول المانحة، والمؤسسات المالية ذات الصلة والأطراف المعنية الأخرى في المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة توفير الدعم للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس للتخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل. ووثيقتنا ترحب أيضا بالقرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات البلدان الديمقراطية الصناعية السبعة الكبرى والجماعة الأوروبية، الذي اعتمد في دينفر في حزيران/يونيه ١٩٩٧، فيما يتعلق بتقديم المساعدة في ضمان السلامة البيئية للغلاف الذي يضم بقايا مفاعل تشيرنوبيل، ويرحب أيضا بإعداد برنامج مشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية للمناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبيل. وبالإضافة إلى هذا يرحب مشروع قرارنا بعقد الأمم المتحدة اجتماعا دوليا استثنائيا بشأن تشيرنوبيل غدا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، من أجل حشد مزيد من الدعم لسكان الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس.

ويحث مشروع القرار منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل على مواصلة جهوده الرامية إلى التغلب على الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لكارثة تشيرنوبيل في أكثر المناطق تضررا من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، استنادا إلى البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية لهذه المناطق.

ونود أن نعرب عن امتناننا للوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار وللوفود التي شاركت بشكل بناء في صياغته. ونناشد جميع الوفود أن تؤيد مشروع قرارنا؛ إن تأييدها بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

في الختام، أود أن أتناول باختصار مسألة هامة أخرى تثير قلقا بالغا لدى حكومة بلدي، هي مسألة تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة للبلدان التي تأثرت اقتصاداتها بالآثار السلبية للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن وفد أوكرانيا يؤمن بأن هذه المسألة ينبغي أن تظل مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، لأن القرارات الصادرة من قبل بشأن المسألة لم تنفذ بطريقة مناسبة - على الأقل فيما يخص بلدنا، الذي لم يتلق أية مساعدة عملية لتعويضنا عن الخسائر الهائلة التي لحقت بنا نتيجة امتثالنا المستمر لنظام الجزاءات. واسمحوا لي بأن أذكر الجمعية مرة أخرى بأن خسائر أوكرانيا بلغت حوالي ٥ بلايين دولار، ولهذا فإننا لا يمكننا الموافقة على الرأي القائل بأنه بمجرد رفع الجزاءات، لم تعد هناك حاجة للنظر في البند مرة أخرى.

والأهمية الحاسمة لهذه المشكلة تأكدت في الأسبوع الماضي في اللجنة السادسة، التي اعتمدت بتوافق الآراء مشروع قرار بعنوان "تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات".

ووفدنا ينوي عرض مشروع قرار على الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونأمل مخلصين أن نحظى بتفهم ودعم الجمعية.

السيد فولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة المساعدة الإنسانية. والبلدان التالية أسماؤها من أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي تشارك في تأييد هذا البيان: استونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا، ويشارك في تأييده أيضا البلد المرتبط قبرص.

إن المساعدة الإنسانية التزام له أولوية لدى الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على تنسيق تلك المساعدة داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتنسيق المساعدة الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة تميز هذا العام بجهد منسق قام به الأمين العام لإعادة توجيه المسؤوليات عن الأنشطة الإنسانية. وفي هذا الإطار، نرحب بإنشاء مكتب جديد، مكتب منسق المساعدة الغوثية الطارئة، وباتخاذ الجمعية العامة، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، القرار ١٢/٥٢ المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" إن الأنشطة التنفيذية التي كانت من قبل من مسؤولية إدارة الشؤون الإنسانية أحيلت إلى إدارات أخرى في إطار الأمانة العامة وإلى وكالات تنفيذية في إطار المنظومة.

إن إعادة خدمات أفراد يعملون في المجالات الإنسانية من منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك التعاون والتنسيق بين الوكالات المختلفة، سيكون لها دور حاسم في تحقيق أهداف المكتب. ولذلك من المهم دعم دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحت رئاسة منسق المساعدة الغوثية الطارئة إذا أريد ضمان الاتساق في السياسات سواء في المقر أو في الميدان. وإن قابلية الترتيبات الجديدة للتطبيق - بل في الحقيقة نجاحها - سيعتمدان على توزيع المهام بطريقة منطقية بناء على تحمل واضح للمسؤولية، وأخيرا على توزيع للأعمال بين جنيف ونيويورك يحترم السمات الفريدة لكل من هاتين المدينتين اللتين تستضيفان الإدارات المختلفة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المبادئ الواردة في القرار ١٨٢/٤٦ ستمكن المكتب الجديد لمنسق الإغاثة في حالة الطوارئ من الاضطلاع بالمهام الحاسمة لتنسيق جهود الإغاثة في الميدان وتنظيم أنشطة العلاقات العامة لجذب مانحين محتملين وتحقيق الاتصال مع أجهزة صون السلم في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق نرحب بتعيين السيد سرجيو فييرا دي ميلو بشغل منصب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ وسيقدم الاتحاد الأوروبي له دعمه الكامل. ونرى أن الخدمات الأساسية لمكتب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ يجب أن تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ومن الجهود التي تبذل لتعزيز التنسيق ينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام لدور الشركاء التنفيذيين الذين عهد إليهم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة ولعلاقتهم مع الوكالات العاملة في الميدان الإنساني من أجل النهوض بفاعلية المساعدات الإنسانية ومراقبة نتائجها والمساءلة عن هذه النتائج. ويتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة تحليلا لهذا الموضوع.

وسيتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام إنشاء مكتب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ في الشهور المقبلة. ونعلق أهمية خاصة أيضا على إجراء المتابعة اللازمة للاصلاحات في المساعدة الإنسانية في ضوء المناقشة التي ستدور في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لما ورد في قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥.

ولسوء الطالع إن سلامة العاملين في ميدان المعونة الإنسانية، وهي أحد جوانب المساعدة الإنسانية، أصبحت قضية ملحة. وسيقدم الاتحاد الأوروبي إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن سلامة العاملين في الميدان الإنساني يعبر عن القلق العميق إزاء الحالات التي تتعرض فيها للخطر سلامة هؤلاء العاملين في جميع أنحاء العالم.

وأسباب هذه الحالة متعددة ومعقدة. فالفوضى العامة السائدة في كثير من الأزمات اليوم، هي بالتأكيد أحد العناصر. بيد أن ما يشغلنا إلى حد كبير هو أن العاملين في ميدان المعونة الإنسانية، أصبحوا على نحو متزايد مستهدفين عن عمد. وهذا يوضح بعض الحقائق التي تواجه الآن، مشاريع المعونة الإنسانية. وفي الماضي كانت المبادئ الإنسانية والنزاهة في العمل الإنساني يحترمها طرفا الصراع، أما الآن فإن الطرفين عادا لا يوفران أية ضمانات مناسبة لأمن العاملين في الميدان الإنساني، وغالبا ما يكون من الصعب أو حتى من المستحيل أن تصل الوكالات والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى الأشخاص الذين لحق بهم الأذى نتيجة لصراع مسلح أو إلى ضحايا حالات الطوارئ الأخرى. ونحن جميعا ندرك أن المواطنين المدنيين واللاجئين يعانون أكثر من غيرهم في هذه الحالات.

وتتأثر المساعدة الإنسانية على نحو مباشر بالبيئة السياسية في المكان الذي تقدم فيه. وفي الوقت نفسه قد يكون للعمل الإنساني أثر مباشر على هذه البيئة. وبصرف النظر عن توفير الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث الإنسانية فإن هذا العمل يساعد أيضا في إعادة اندماج اللاجئين والمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وغالبا ما يشكل هذا خطوة حاسمة أولى في استقرار الحالة وفي تمهيد الطريق أمام التنمية المستدامة في أي بلد تصيبه الكوارث.

ومسألة الوصول إلى الأشخاص الذين يعانون من الضائقات أمر بالغ الأهمية، ولذلك فإن مشروع القرار يوجه نداء إلى الحكومات وإلى الأطراف في الصراعات المسلحة أو في حالات الطوارئ الأخرى أن يضمنوا وصول العاملين في ميدان المساعدة، دون أية قيود، إلى السكان المتضررين وأن تتخذ كل الخطوات الضرورية التي تكفل القيام بالأنشطة الإنسانية في بيئة آمنة ويطلب أيضا إلى الدول أن تحاسب كل من يرتكب أعمال عنف ضد العاملين في ميدان المساعدة. وأخيرا يشيد مشروع القرار بالذين ضحوا بأرواحهم أثناء محاولة مساعدة المكروبين ويحيي شجاعة العاملين في ميدان المساعدة الذين لا يزالون يؤدون مهامهم في ظروف بالغة الخطورة.

وأخيرا، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدرك الصعوبات الناشئة عن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك الأثر المعاكس لهذه الكوارث على البلدان المجاورة في المناطق المتضررة. وفي هذا السياق وفر الاتحاد الأوروبي مساعدات ملموسة للبلدان المجاورة لمواجهة الآثار الاقتصادية غير الملائمة للجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من أن المشاكل الاقتصادية لا تزال باقية في هذه البلدان، فإن الاتحاد الأوروبي يسعده أن يشهد تقدما ملحوظا في الحالة. ومع ذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بانشغال عميق بشأن الأزمات الإنسانية التي توجد في مناطق أخرى. وفي المستقبل سنواصل على قدر المستطاع مساعدة تلك البلدان في جهودها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أكدت اليابان باستمرار أهمية الاستجابة للأزمات والكوارث الإنسانية على نحو فعال وبشكل متناسق، وفعلت ذلك في عدد من المحافل الدولية. ونوقشت قضية المساعدة الإنسانية في الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس تقرير الأمين العام. وفي هذا السياق تقدر اليابان مبادرات الأمين العام التي أقرتها الجمعية العامة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لزيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الشروع في أعمال إنسانية متناسقة ومتماسكة مسترشدة بالمبادئ الإنسانية ومبادئ الحياد وعدم التحيز.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه الخالص للسيد ياسوشي أكاشي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وكذلك لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ على قيامه على نحو قدير بتنفيذ الولاية الصعبة المناطة به بموارد محدودة. إن إنجازاته طوال هذه السنوات الطويلة في خدمة الأمم المتحدة تستحق إعجابنا الكبير واحترامنا العميق. وأعتقد أن نجاحه في عمله ينبغي أن يكون نموذجا للعاملين في الأمم المتحدة في الوقت الحالي وفي المستقبل.

أود أيضا أن أعرب عن تهنئتي للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو على تعيينه لشغل المنصب الجديد، منصب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ، وأتمنى له النجاح الكبير في عمله في المستقبل. واليابان مستعدة لتقديم تعاونها الكامل له في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

وفي الاضطلاع بهذه المسؤوليات، من المتوقع أن يركز المنسق الجديد للإغاثة في حالة الطوارئ على ثلاث مهام هي تطوير السياسات ومهام التنسيق لدعم الأمين العام والدفاع عن المسائل الإنسانية مع الأجهزة السياسية، وتنسيق الاستجابة الإنسانية الطارئة للأزمات. وكما نادت اليابان باستمرار بأن تحافظ إدارة الشؤون الإنسانية على تقيدها المخلص بمهامها كمركز استراتيجي للتنسيق، وأن تمتنع عن الانخراط في الميدان العملي للأنشطة الإنسانية، فإنها ترحب بهذا التوجه وتثق في أن مكتب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ، بمهامه المحددة الجديدة، ومع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بعد تعزيزها، سيسهم في جعل الاستجابة للأزمات الإنسانية فعالة. وبالإضافة إلى ذلك تأمل اليابان في أن اللجنة التوجيهية المقترحة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي ستتألف من ستة أعضاء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وممثل للوكالات غير الحكومية، ستسهم في زيادة سرعة الاستجابة.

وسيبدأ المكتب الجديد لمنسق الإغاثة في حالة الطوارئ عمله في بداية السنة القادمة، ومن المهم أن ينشأ هذا المكتب وينظم بطريقة تضمن التنفيذ الكامل للمهام الأساسية. وفي هذا السياق يود وفدي أن يدلي بتعليقين.

أولا، تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء حقيقة أن مكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ سيستمر في الاعتماد بشكل كبير وفقا للميزانية المنقحة على موظفين من خارج الميزانية لتنفيذ العديد من مهامه على نحو ما تفعل إدارة الشؤون الإنسانية. ولما كان هذا المكتب جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فينبغي بذل المزيد من الجهود حتى يمكن تمويل مهامه الأساسية من الاشتراكات المقررة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي زيادة حصة الموظفين الممولة من الميزانية العادية بشكل تدريجي، بينما يخفض الاعتماد على المساهمات الخارجة عن الميزانية.

ثانيا، أود أن أشير إلى مكتبي منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في نيويورك وفي جنيف. وسوف يكون المكتب الجديد صغير الحجم نسبيا وسيركز على أنشطته الأساسية. ومراعاة لأهمية التواصل السياسي مع مجلس الأمن، والجمعية العامة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، تؤيد اليابان

خطة الأمين العام فيما يتصل بمكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في نيويورك. ونظرا لأن المنظمات الإنسانية الرئيسية، التي لها وسائط اتصال مباشرة بالعمليات الميدانية، تقع مقارها في جنيف، فإن اليابان تأمل في أن يولى الاعتبار لأهمية مكتب جنيف عند استكمال الهيكل الجديد.

وأود أن أكرر التأكيد على ضرورة معالجة قضية الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة التأهيل والتنمية. وفي هذا الصدد، كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أكاشي في اللجنة الثانية يوم الخميس الماضي حول الأزمات الإنسانية والتنمية زاخرة بالمعلومات ومفيدة للغاية. وكما أكد في تلك الإحاطة، ينبغي أن يبدأ التخطيط من أجل التنمية في مرحلة مبكرة حتى يمكن أن تكون التنمية مستدامة، بينما تعمل وكالات المساعدة الإنسانية في نفس الوقت لتنفيذ البرامج التي ستساعد في حفز عمليتي التأهيل والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء آلية لتحقيق تعاون وثيق بين المنظمات الإنسانية ووكالات التنمية بحيث يمكن أن تسير جهودهما بطريقة منسقة ومتكاملة.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أتطرق إلى قضية هامة جدا تتعلق بالمساعدة الإنسانية. خلال المناقشة التي جرت في اللجنة الثالثة في وقت سابق من هذا الشهر أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووفود عديدة عن بالغ القلق إزاء الهجمات والتهديدات التي تعرض لها العاملون في المجال الإنساني، بما فيهم موظفو هيئات الأمم المتحدة. ومن الأمور ذات الأهمية القصوى أن يتصرف المجتمع الدولي لحماية العاملين في المجال الإنساني، وقد حثت اليابان على ذلك في مناسبات عديدة. وأسفرت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام بشأن سلامة هؤلاء العاملين والتي كانت اليابان مشاركا نشطا فيها عن صدور بيانين رئاسيين: أحدهما يتعلق بأمن عمليات الأمم المتحدة، وقد اعتمد في ١٢ آذار/مارس والآخر بشأن حماية المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات النزاع، وقد اعتمد في ١٩ حزيران/يونيه. ويسر اليابان أن تنضم إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي في دعوة المجتمع الدولي إلى معالجة قضية سلامة العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإن كانت لم تدخل بعد حيز النفاذ مع الأسف. وتناشد اليابان جميع البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه الاتفاقية الهامة أن تفعل ذلك الآن حتى تدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. إلا أنني أسارع وأضيف أن عملية اعتماد صك قانوني لن تحل في حد ذاتها مشاكلنا. وتظل اليابان تعلن رأيها الصريح بشأن هذه القضية، وسوف تتعاون عن كثب مع جميع الدول الأعضاء في اتباع السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحسين الوضع الحالي.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب النرويج ترحيبا حارا بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو منسقا لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل له في وظيفته الهامة الجديدة.

ونود أن نعرب في نفس الوقت عن تقديرنا للعمل الذي أداه بتفان وكيل الأمين العام ياسوشي أكاشي في رئاسته لإدارة الشؤون الإنسانية. وتؤيد النرويج بقوة مقترح الأمين العام للإصلاح الشامل وترحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٢/٥٢ بشأن "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" بتوافق الآراء.

ونتطلع إلى تنفيذ مبادرات الأمين العام فيما يتصل بمجال مناصرة وتنسيق العمل الإنساني. وينبغي أن يجري في المستقبل القريب تناول مقترحات الإصلاح التي تتطلب اتخاذ قرارات حكومية دولية، بما في ذلك ما يتخذ في إطار متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥.

وتود النرويج إبراز بعض العناصر الواردة في برنامج الإصلاح في المجال الإنساني التي نجد أنها ذات أهمية خاصة.

أولا، ينبغي الاعتراف بسلطة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بوصفه منسقا للأعمال الإنسانية واحترام تلك السلطة في إطار منظومة الأمم المتحدة كلها. ونحن ندخل الآن في مرحلة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على نطاق المنظومة.

ثانيا، أعطيت لمكتب المنسق فرصة متجددة للتركيز على الولاية والمهام الأساسية. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار المتعلق بإعفاء ذلك المكتب من جميع الأنشطة التنفيذية وتخصيصها لجهات أنسب في المنظومة.

ثالثا، إن التنسيق القوي بين اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أمر حاسم. وبالتالي، يكون من الملائم إنشاء أمانة مشتركة لهذا الغرض. كما أن مسألة إعارة خدمات موظفين إلى مكتب المنسق من الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بغية توفير نهج موحدة لإدارة الأزمات تستحق دعمنا الكامل.

رابعا، تعاني إدارة الشؤون الإنسانية من عجز مزمن في التمويل. ونحن نؤيد بقوة الهدف الذي يتوخى إدخال أنشطة مكتب المنسق في الميزانية العادية للأمم المتحدة. فالتمويل الطوعي في المرحلة الانتقالية ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة.

وتتمثل النقطة الخامسة في أن أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية لا ترصدها ولا تستعرضها الدول الأعضاء بقدر كاف. ونحن نؤيد المقترح الداعي إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد ونتطلع إلى إجراء مناقشات حول إمكانية إنشاء آليات جديدة للرصد وفقا للمنظور بعيد المدى.

إن الحق في تلقي المساعدة الإنسانية وتقديمها حق أساسي بموجب القانون الإنساني الدولي. وهذه قاعدة أساسية للمناقشات حول أمن العاملين في المجال الإنساني. ونحن نحيي ونؤيد مبادرة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى التركيز على هذه المشكلة بالذات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل أبدا قيام الأطراف في نزاع ما بتعطيل العمليات الإنسانية من خلال أفعال إجرامية ترتكب ضد العاملين في المجال الإنساني. ومن المطلوب بشكل عاجل بذل جهود مشتركة للقضاء على مثل هذا الانتهاك الصارخ لجميع المبادئ الإنسانية.

السيد يوان شاوفو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على سلسلة التقارير التي قدمها لهذه الدورة للجمعية العامة، فيما يتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، ويود أن ينتهز هذه الفرصة لإبداء آرائه بشأن بعض النواحي ذات الصلة بهذا البند.

أبدى الوفد الصيني دائما اهتماما كبيرا بأنشطة الغوث الإنساني في حالات الطوارئ، وهو يعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا الميدان. وعلى أساس التقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ خلال السنوات الست الماضية، وعلى أساس تقييم لأنشطة الأمم المتحدة في الميدان الإنساني، اقترح الأمين العام، في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة في الوثيقة A/51/950، عددا من الخطوات وقدم بعض التوصيات بشأن الإصلاح في مجال الشؤون الإنسانية.

إن الوفد الصيني يؤيد اتخاذ تدابير إصلاحية مثل إنشاء مكتب لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي من المقترح أن يرأسه وكيل للأمين العام، كما يؤيد تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعملية النداءات الموحدة. ويعتقد الوفد الصيني أن ذلك الإصلاح سيمكن منظومة الأمم المتحدة من مساندة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومن اتخاذ تدابير إنسانية متفق عليها وعاجلة وفعالة للاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، وفقا للمبادئ الهادية المتمثلة في الروح الإنسانية والحياد وعدم التحيز، مما يؤدي إلى الاستغلال الكامل لجميع قوى الأمم المتحدة في هذا الميدان.

ويرى الوفد الصيني أن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، شاغل المنصب المُنشأ حديثا، يجدر به أن يركز بصفة رئيسية على ثلاث وظائف جوهرية هي: صياغة السياسة وتنسقيها، ومناصرة القضايا الإنسانية، والتنسيق بين الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية - وذلك لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ تنفيذا أفضل. وعلى إثر حل إدارة الشؤون الإنسانية، ينبغي أن يُعاد توزيع مسؤولياتها السابقة داخل منظومة الأمم المتحدة بطريقة تكفل استمرار إسداء المساعدة الإنسانية الفعالة للبلدان النامية التي نزلت بها الكوارث، في سبيل مساعدة تلك البلدان على إعادة تعمير أنفسها بعد الكوارث وعلى استئناف تنميتها الاقتصادية، وفي سبيل تعزيز بناء القدرات لدى البلدان النامية لمنع الكوارث والتخفيف منها والاستعداد لها بطريقة فعالة حقا، بحيث تقلل إلى أبعد حد الأضرار الناشئة عن مختلف أنواع الكوارث.

إن توافر الموارد الكافية شرط مسبق لإسداء المساعدة الإنسانية للبلدان النامية وللمساعدة على إنعاشها وتنميتها. ومنذ صدور قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وجهت وكالات الأمم المتحدة مجتمعة ٦٨ نداء موحدا، أسفرت عن أموال مجموعها ١٠,٤ بليون دولار

مرصودة للمساعدة على شتى أنواع الكوارث. غير أن هذا المبلغ يقل كثيرا عما يلزم للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبلدان المصابة بكوارث إلى المساعدة الإنسانية، وذلك نتيجة لكثرة الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يصنعها البشر، التي تحدث في جميع أنحاء العالم. ومن رأي الوفد الصيني أن أموال التنمية لمنع الكوارث والتخفيف منها، ولإعادة التعمير بعد الكوارث، ينبغي أن لا تأتي من الموارد المحدودة المتاحة للتنمية أو من الصناديق والبرامج الأخرى، بل يجدر - بدلا من ذلك - إيجاد مصادر جديدة للتمويل في سبيل إنشاء صندوق خاص. وينبغي أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بالإسهام في ذلك الصندوق، وإلا فإن الإصلاح المقترح من الأمين العام لن يعدو أن يكون بمثابة صب خمر معتقة في زجاجات جديدة، وبذلك يفقد الإصلاح معناه.

السيد ديمتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد بلغاريا أود أن أثير مسألة المساعدة الاقتصادية للبلدان المتضررة بقرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا للأمين العام لما أبداه من تفهم وللجهود العازمة التي بذلها لإيجاد استجابة سديدة للمشكلات الخطيرة التي تراكمت خلال السنوات القليلة الماضية. إن شكل ومضمون تقريره الوارد في الوثيقة A/52/535 تتيحان لنا أن ننظم مناقشاتنا بطريقة أفضل.

إن مسألة العواقب السياسية للجزاءات التي أقرها مجلس الأمن هي مسألة هامة إلى أقصى حد لبلغاريا، التي تكبدت خسائر شديدة منذ بدء الحظر التجاري والاقتصادي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتدل الأرقام الآتية على مدى الخسائر. فقبل فرض الجزاءات كانت نسبة ٧٥ في المائة من الصادرات البلغارية تمر عبر أراضي جارتنا، التي كانت أيضا أحد شركائنا الرئيسيين في المتاجرة. وبالنسبة لاقتصاد كاقتصاد بلغاريا التي تخصص ٨٠ في المائة من منتجاتها للأسواق الخارجية، كانت تلك الجزاءات عبئا ينوء به كاهلها. فقد سُدت في وجوهنا الأسواق الأوروبية في الواقع، وتلقى عدد من القطاعات الصناعية ذات الصلات التقليدية بتلك المنطقة، ضربات شديدة وضعفت تبعا لذلك الحالة الاقتصادية والمالية للبلد. وقد أضيفت تلك الآثار السلبية إلى الصعوبات التي كان البلد يعانيها من قبل من جراء الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. فإذا أضيفت الخسائر الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق وليبيا فإن مبلغ الخسائر المباشرة وغير المباشرة يقارب الدين الخارجي لبلغاريا. وتقديرات الخبراء القائمة على أساس منهجية اقترحتها بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجعل ذلك المبلغ مناهزا لـ ٨ بلايين دولار.

ومن أسف أنه حتى في أيامنا هذه، حيث تتقدم فيها عملية السلام ويجري العمل على رفع الجزاءات، لا تزال آثار الجزاءات محسوسة في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لبلغاريا وغيرها من البلدان المتضررة.

عندما طبقت بلغاريا تطبيقا صارما التدابير الجماعية التي فرضتها الأمم المتحدة، كانت تعول على توزيع عادل للعبء الاقتصادي داخل المجتمع الدولي. وتعتقد بلغاريا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبدي إرادته السياسية ويقيم آلية فعالة لتعويض الخسائر التي تحملتها البلدان التي امتثلت امتثالا صارما لقرارات الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال دوراتها الأربع الأخيرة، اتخذت قرارات بإسداء مساعدة اقتصادية للبلدان التي تأثرت بالحظر التجاري والاقتصادي المفروض ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وترى بلغاريا أن تلك القرارات تدل على تفهم المجتمع الدولي للمشاكل التي تواجه البلدان المتضررة. ومن أسف أن تأثير تنفيذ هذه القرارات لا يلبي بأي حال تطلعاتنا وآمالنا المتمثلة في الحصول على مساعدة تكنولوجية ومالية ومادية كافية للتعويض عن الخسائر المتكبدة. فلم تحدث حتى الآن أي تغييرات إيجابية فيما يتعلق باعتماد التدابير الرامية إلى توسيع فرص المشاركة في تعمير وتنمية يوغوسلافيا السابقة في فترة ما بعد الصراع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتوجه إلى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والبلدان الأعضاء، ومناشدتها اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة. إننا نعتمد بقدر كبير على المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية. فالتغييرات الجذرية التي تحدث في بلغاريا منذ تولي الحكومة الجديدة للسلطة ضمانة أكيدة لنجاح المبادرات المشتركة. ففي بلغاريا على الصعيد الوطني إطار ديمقراطي واستراتيجية اقتصادية مقبولان يمكنانها من مباشرة وتنفيذ مشاريع

كبيرة في مجالات كالطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والبيئة وغيرها. ويمكن لمؤسسات قطاع الأعمال البلغارية أن تقوم بدور نشط في المساعدة الإنسانية التي تنظمها الأمم المتحدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، لا سيما في مجال تقديم الإمدادات لقوات حفظ السلام الدولية.

وللأمم المتحدة عدد من الآليات الفعالة التي تمكنها من تقديم المساعدة وفي الوقت نفسه من توفير أدوات يعول عليها لتلبية ما يستجد من احتياجات. وبوسع المؤسسات الدولية أن تفتح حسابات ائتمانية خاصة لتنفيذ المشاريع المتفق عليها، والتي يهم بعضها أوروبا بأسرها كما يهم الشرق الأوسط. ولو منحت البلدان المانحة أفضليات تجارية فإنها ستشجع الصادرات. كما أنها تستطيع تشجيع مستثمريها بدرجة أكبر حيث تفتح لهم التغييرات التي حدثت في التشريعات البلغارية في هذا المجال آفاقا جديدة وإيجابية.

ومن الواجب أن يستند تنفيذ التدابير الجماعية التي تعتمدها الأمم المتحدة إلى مبدأ التوزيع المنصف للمضاعفات الاقتصادية المضنية على جميع البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي التي لديها القدرة اللازمة على ذلك. وهذا هو ما تعنيه المسؤولية الجماعية عن القرارات المتخذة.

وترجو بلغاريا أن يتبع نهج جديد وأكثر فاعلية إزاء المساعدة التي تقدم لاقتصادها لتعويضه عما لحق به من خسائر. وهي على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات الجارية بشأن جميع جوانب المشكلة بقصد إيجاد أفضل الحلول لها.

السيد بنيتز ساينز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أتشرف بالادلاء بهذا البيان بشأن البند ٢٠ (هـ) من جدول الأعمال، باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - وباسم الدولتين المنتسبتين، بوليفيا وشيلي.

إننا لا يسعنا أن نقف موقف المتفرج تجاه بند مهم كالبند المتعلق بالمساعدة الإنسانية، ونشدد على أهمية النظر في هذه المسألة في الجمعية العامة.

بلداننا مدركة تماما لتزايد عدد الكوارث الطبيعية التي حلت بكوكبنا، وبقارتنا بوجه خاص. وبينما لم تتمكن البشرية من أن تدرأ عواقبها الحتمية فإنها اتخذت أول الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه بالعمل الجماعي لمواجهة تلك الظروف.

وترى البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أن اقتراح الأرجنتين بإنشاء فيلق من "الخوذ البيض" مبادرة دولية يمكن أن تزود المنظمة بأداة حيوية لمواجهة الطوارئ الإنسانية بمزيد من الفعالية.

وهذه ليست مجرد هيئة جديدة؛ فهي آلية تتمتع بالكفاءة والحيوية توضع تحت تصرف الأمم المتحدة، وتتوافر لها المعدات الملائمة والموظفون المدربون من ذوي المهارات التقنية لغرض واحد وحيد هو تقديم المساعدة الفورية في مجال التأهيل والتعمير والتنمية في الحالات الطارئة الحرجة.

وفي سياق السوق المشتركة أدرجت مسألة "الخوذ البيض" على جدول أعمال اجتماع القمة الذي عقد في العام الماضي في فورتاليزا. وفي تلك المناسبة رحبت بلداننا بهذه المبادرة ونستطيع أن نقول اليوم إن العمليات المشتركة هذه تنفذ في ثلاثة من بلداننا وتراقبها المؤسسات الوطنية ووزارات الخارجية المعنية لدينا. ومنذ ذلك الحين استحدثت ثلاث بعثات في منطقة السوق المشتركة: في الأرجنتين، في كامبو غالو بمحافظة سنتياغو ديل استيرو، وفي محافظة مسيونيز، وفي المناطق المتضررة حديثا بفيضان نهر أوروغواي في محافظتي انتر ريوس وكورينتس نتيجة لظاهرة النينيو المعروفة.

كذلك أوفدت بعثات إلى ألتو فيرا في باراغواي وفي منطقة الحدود الأرجنتينية البرازيلية حول برناردو دي إريغوين.

وتدرس أوروغواي حاليا إمكانية الانضمام إلى مشروع ألتو فيرا، وهي تنتقي الآن المتطوعين لتنفيذ مشروع لمياه الشرب في هايتي.

وفي عام ١٩٩٧ قام أصحاب "الخوذ البيض"، استجابة لطلب من حكومة بوليفيا، وبالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ مشروع لمكافحة مرض شاغاس، شمل ٥٠٠٠ بيت في مديرية تريخا.

أما البلدان التي تعاني من آثار الكوارث الطبيعية فستظل دائما بحاجة إلى عمل سريع وفعال يكون غير سياسي ومحايدا وغير متحيز - عمل لا يمكن إنجازه إلا عن طريق المساعدة الإنسانية.

وكما ذكر وفد الأرجنتين لدى تقويمه الاقتراح، فإننا نرى أن عملية الإصلاح الحالية في الأمم المتحدة والتي يقوم بها الأمين العام وموظفوه بجسارة، تتيح فرصة فريدة لإحداث تغييرات متعمقة في المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمة.

في عام ١٩٩٤، عندما عرضت فكرة إنشاء فيلق "الخوذ البيض" سعت بلدان كثيرة من البلدان التي تبنت المبادرة في ذلك الوقت إلى تبادل الأفكار حول التماس البدائل لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة وتعزيز فعاليتها في المجال الإنساني.

وتمثل المشاركة النشطة لأكثر من ٤٠ بلدا في دعم المبادرة أمرا هاما للغاية وجديرا بتسليط الضوء عليه. إن هذا النهج المتمثل في إشراك الدول في دعم الخدمات التطوعية الدولية، كما هو مقترح في مبادرة "الخوذ البيض"، سيعطي زخما جديدا لمشاركة المجتمع المدني الدولي وتعزيز وتكملة نظام الأمم المتحدة الحالي للمتطوعين.

إضافة إلى ذلك يضفي مفهوم روح الفريق على النهج التقليدي للعمل التطوعي كفاءة أكبر في إنجاز البعثات التي يتم أغلبها في حالات تحفل بمشاكل بالغة الصعوبة متعلقة بالسوقيات والاتصالات مع بقية العالم.

إن النمو المؤسسي لمبادرة "الخوذ البيض" يوضح أن المجتمع الدولي قد تقبلها على المستوى المفهومي وأن الوقت قد حان لكي تبدأ مراكز التنسيق الوطنية العمل على نحو أكثر سلاسة وسرعة. ويمثل ذلك دون شك نقطة البداية لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لحالات الطوارئ الدولية عن طريق التنسيق الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب، بالنيابة عن المجموعة بأسرها، عن ارتياحنا من معرفة أن توفر هذه الأداة الإنسانية الجديدة سيمكننا في المستقبل القريب جدا من تقديم المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية في البلدان التي تنتمي إلى منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي الخاصة بنا، فضلا عن المناطق الأخرى التي تتطلب ذلك.

وأملنا أن تعتبر هذه المبادرة المشتركة وسيلة لاستغلال القدرات الكامنة لبلداننا بصورة كاملة لتوفير دعم أكبر للأمم المتحدة في أنشطتها في حالات الطوارئ والتأهيل.

السيد هينيس (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في تموز/يوليه الماضي، رحبت كندا بالتدابير التي اقترحها الأمين العام لتعزيز النظام الإنساني للأمم المتحدة. وتهدف هذه الإصلاحات إلى زيادة تركيز قدرات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتبه الجديد فيما يتعلق بالمهام الأساسية الثلاث التي أقرتها الجمعية العامة منذ ست سنوات.

ونرحب أيضا بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميو في وظيفة المنسق. وفي رأي كندا، يجب أن تكون الإصلاحات التي سينفذها أكثر من مجرد إعادة توزيع الترتيبات السابقة. إن الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وضع في توصياته بشأن نطاق واسع من القضايا أسسا ممتازة للتصدي لهذا التحدي. وسيتمكن السيد دي ميو، بما له من خبرة واسعة في الميادين الإنسانية وميادين حفظ السلام، من توفير القيادة اللازمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي رأي كندا، سيتمثل أحد أهم عوامل نجاح عملية إصلاح العمل الإنساني في رسم حدود أوضح بين السلطات والمسؤوليات بين المشاركين في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتصدي لحالات الطوارئ.

إن الوكالات الإنسانية، بوصفها آليات التنفيذ النهائية للإغاثة في حالات الطوارئ، يجب أن تنخرط بصورة واضحة في عملية اتخاذ القرار، وتصبح بالتالي ملتزمة بنتائجها. وينبغي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد. ولكفالة أن تصبح اللجنة فعالة وعملية التوجه ترى كندا أن من الضروري أن يكون حجمها محدودا.

ولكن الهدف الأساسي لآلية الأمم المتحدة الإنسانية لا يتمثل في ضمان توافق بيروقراطي عريض مهما كلف الأمر. بل على العكس، يتمثل الهدف في توفير الغوث

العاجل والفعال للضحايا في وقت الأزمات والصراعات. ومن ثم فإننا نحث منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وجميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الاتفاق بسرعة على وضع معايير أساسية لترتيبات التنسيق في المستقبل. وعند نشوء الحاجة إلى التصدي لطوارئ محددة، سنتطلع إلى أن تتحلى جميع الوكالات بالمرونة وتستجيب تماما للمتطلبات التي يحددها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي آخر الأمر، حينما يتعذر التوصل إلى توافق سريع بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتوزيع المسؤوليات أو اقتسامها، ينبغي أن تكون للمنسق سلطة البت، أو التقدم، حسب الاقتضاء، بتوصيات إلى الأمين العام بشأن ما ينبغي عمله.

ثمة مسألة هامة ذات صلة هي دور اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وعلاقتها باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ولجنتها التوجيهية المقترحة. وتحث كندا الأمين العام والمنسق على إيلاء اهتمام عاجل لتوضيح اختصاصات كل من هاتين الآليتين وكفالة تكاملهما.

ونأمل أيضا أن يواصل مجلس الأمن إيلاء اهتمام كبير للمسائل الإنسانية. إن اجتماع المجلس في آذار/مارس مع عدد من المنظمات الإنسانية غير الحكومية ومناقشته التي أجراها في أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن تقديم الحماية للمساعدات الإنسانية في مناطق الصراع يمثلان سابقتين يمكن الاستناد إليهما. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، تبشر هذه المبادرات ببلوغ نهج متكامل في تسوية الصراعات تراعى فيه على نحو تعاضدي الأبعاد السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية وما يتعلق منها بحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالموارد اللازمة لتنسيق العمل الإنساني، تتوقع ميزانية السنتين المقترحة الجديدة، التي تناقشها اللجنة الخامسة، أن يواصل مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الاعتماد بكثافة على الموارد الخارجة عن الميزانية. إن المساهمات الطوعية ستظل لا محالة تشكل المصدر الرئيسي لتوفير الموارد للجهود الفعلية للمساعدة الإنسانية. إلا أن هيكل الوظائف الأساسية لمكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ينبغي ألا يكون بالتالي قائما على السعي الدائم لإيجاد الموارد لمجرد كفالة استمرار وجودها وعملها، أو أن يصبح إيجاد تلك الموارد شغله الشاغل. ومن ثم، يحدونا أمل في أن يأتي يوم يكون فيه لمكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تمويل مضمون وقابل للتنبؤ به يتوفر بكليته من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أدلي بتعليق وجيز على أحد مجالات النشاط التي يجري إخراجها من المسؤوليات المباشرة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. إنني أود أن أعرب عن تقدير كندا البالغ للدور القيادي الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٨ في وضع البرامج للعمل الإنساني المتعلق بإزالة الألغام في العديد من البلدان التي تعاني أكثر من سواها من ويلات الألغام المضادة للأفراد. ونأمل أن يتسنى لوحدة تطهير الألغام والسياسات ذات الصلة، وهي تنقل إلى إدارة عمليات حفظ السلام، الاستمرار في العمل بفعاليتها نفسها، بل وأن تزيدها. كما نأمل أن تولي الإدارة برنامج إزالة الألغام للأسباب الإنسانية الأهمية التي يستحقها، وأن يستمر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية في الاسهام في اضطلاع الأمم المتحدة بالدور القيادي في هذا المجال.

في الختام، ثمة أمر يثير انشغال كندا البالغ، ويثير أيضا انشغال دول غيرها تكلم ممثلوها قبلنا، ألا وهو تزايد اضطراد الأفراد العاملين في الأنشطة الإنسانية إلى أن يضطلعوا بمهامهم في أجواء يتعرضون فيها للتهديد وكثيرا ما يتعرضون فيها لأعمال العنف المميتة. إننا نحث المنسق الجديد للإغاثة في حالات الطوارئ أن يولي اهتماما جادا لهذه المسألة، ونشجع جميع الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني أن تعمل، بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية، على صياغة توصيات بشأن اتخاذ تدابير لتحسين أمن الأفراد العاملين في الأنشطة الإنسانية.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تقدير كندا لتدابير إصلاح العمل الإنساني التي اقترحها الأمين العام. فنظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية يقوم بدور أساسي هام في تلبية المطالب التي يتوقع من المنظمة الوفاء بها اليوم. إن تناول هذا الجانب من الإصلاح تناولا صحيحا سيمثل بوضوح عاملا رئيسيا في كفالة نجاح جهد إصلاح الأمم المتحدة بأسره - وكفالة أن يرى العالم هذا النجاح. وتتعهد كندا بدعمها غير المحدود للأمين العام والمنسق الجديد للإغاثة في حالات الطوارئ في جهودهما لتحقيق ذلك.

السيدة ميندوزا بيلباو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به سفير أوروغواي بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدولتين المنتسبتين إليها بشأن البند قيد النظر.

إن عمل الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مختلف وكالات المنظومة، فضلا عن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية، كان ولا يزال جديرا بالثناء لتوفيره المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وإن الجهود التي بذلت والنتائج التي أحرزت كانت كبيرة، ولكنها لا تزال أقل بكثير من المستويات المستحبة، ليس فيما يتعلق بتوفير المساعدة المطلوبة للضحايا في أي وقت كان فحسب، بل فيما يتعلق بتأهيلهم وإدماجهم الكامل في الحياة النشطة للمجتمع أيضا. وإدراكا من جميع المعنيين في المجتمع الدولي للصلة القائمة بين المساعدة الإنسانية والفقر والتنمية، فيجب عليهم أن يلتزموا التزاما مباشرا بهذه المهمة.

لذلك نؤمن بأن مبادرة المتطوعين ذوي "الخوذ البيض" تفتح طريقا خلاقا أمام توفير مساعدات إنسانية فعالة وكفؤة واقتصادية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على قدرة هذه الآلية على الاستجابة العاجلة والمنسقة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، فيما تظل غير سياسية ومحايدة وغير متحيزة في عملها الإنساني. والمبادرة لا تتطلب سوى حد أدنى من التكاليف الثابتة، إذ تسخر المنظمات الموجودة وتستفيد من قدرات البلدان المشاركة على المساعدة، وهي البلدان التي توفر المتطوعين والأموال للأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من حداثة مبادرة "الخوذ البيض"، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في تقديم مساعدات طارئة بسيطة، والتأهيل ضمن البرامج القائمة لمختلف وكالات الأمم المتحدة، ووضع مشاريع إضافية للأمم المتحدة. بل أصبحت آلية حقيقية لتقديم المساعدة والتعبئة الدولية في جميع أنحاء العالم.

ولقد أيدت بوليفيا منذ البداية هذه الفكرة البعيدة النظر للأرجنتين. ففي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، نفذت برنامجا اختباريا على الحدود البوليفية - الأرجنتينية، وقررت على أساسه أن تؤيد تأييدا كاملا مبادرة "الخوذ البيض"، وشجعت على القيام بأنشطة ملموسة، وخصصت أموالا خاصة لذلك الغرض. وفي هذا السياق، أنشأت بوليفيا في عام ١٩٩٥، بمقتضى مرسوم أعلى، اللجنة الوطنية لحركة "الخوذ البيض"، تحت الإشراف المشترك لوزارة التنمية المستدامة والتخطيط ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية الأرجنتين إلى بوليفيا، تم التوقيع على اتفاق دستوري ينشئ لجنة "الخوذ البيض" الثنائية الجنسية. وتضمن هذا الاتفاق أحكاما باحترام كلتا الدولتين قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء، وألزم لجان "الخوذ البيض" الوطنية بمكافحة الفقر والجوع وبحل المشاكل المتعلقة بالنظافة الأولية والتعليم الأساسي. وتسعى اللجنة الثنائية الجنسية إلى توفير التدريب للموارد البشرية لتحقيق ذلك الغرض، ويمكنها أن تطلب المساعدة من الخبراء في مجالات معينة.

ويود وفد بلادي مرة أخرى أن يؤكد مجددا تأييده الثابت لعمل ذوي "الخوذ البيض"، ويناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما مكثفا لهذه الآلية عن طريق توفير الموارد البشرية الكفؤة والموارد المالية لصندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة.

إن وفد بوليفيا، التزاما منه بأهداف متطوعي "الخوذ البيض" في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والتأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية، أصبح متبنيا لمشروع القرار المعروض في إطار هذا البند.

السيد غواريني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود حكومة الولايات المتحدة أن تكرر تأييدها لإنشاء المكتب الجديد لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ويسرنا أن الأمين العام تحرك بسرعة لتسمية المنسق الجديد، وأنه اختار شخصا له خبرة كبيرة في العمل على التصدي للأزمات الإنسانية وفي إدارة الاستجابة الجماعية للوكالات لها. وتتطلع حكومتي إلى العمل عن كثب مع السيد فييرا دي ميلو، ويهمنا أن نرى كيف يمكن أن تشارك الحكومات بفعالية في عملية وضع السياسات وصنع القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع الوكالات على العمل بيد واحدة مع المنسق الجديد لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ولكي يضطلع المكتب الجديد بدوره، من الأهمية بمكان أن تعير الوكالات خدمات أشخاص

ذوي كفاءة عالية من بين موظفيها للفريق الإداري الرفيع المستوى التابع لمكتب المنسق.

إن الولايات المتحدة أكبر مساهم حكومي في البرامج الممولة طوعا التابعة للأمم المتحدة. وهذا يزيد من قيمة هذه التدابير لجعل الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ المعقدة أكثر فعالية وكفاءة وتبسيطا.

إننا نرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات لجعل علاقاتها مع المنظمات الأخرى علاقات منهجية عن طريق إصدار مذكرات تفاهم. وهذه خطوات هامة نحو تعزيز التنسيق والتعاون. وبالإضافة إلى التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، نحث على زيادة العمل مع شركاء آخرين ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية أخرى لديها قدر كبير من الخبرة والمعلومات.

إن تنسيق المساعدة الغوثية والمساعدة الإنمائية كلام يدور على شفاه كل إنسان. وكثيرا ما تستعمل عبارة "بسلاسة". وتعتقد حكومتي أنه بغية تحقيق السلاسة، ينبغي للتنسيق أن يبدأ في مرحلة مبكرة من الأزمة، وليس في آخرها. وينبغي أن توضع في أسرع وقت ممكن خطة استراتيجية وجدول زمني فيما يتعلق بجميع الوكالات التي ستضطلع بدور في حالة إنسانية معينة وفي المرحلة التي تليها. ونعتقد أن الميسَّر لهذا ينبغي أن يكون منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وبالانتقال إلى البنود الفرعية المحددة، نثني على حكومة الأرجنتين للمبادرة التي اتخذتها في طرح فكرة "الخوذ البيض" والترويج لها. ويسر حكومتي أن تكون قادرة على مساعدة "الخوذ البيض" في الميدان وفي الجمعية العامة.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات عن تشيرنوبيل. إن الولايات المتحدة تقدر الجهد الذي يستمر بذله في الأمم المتحدة لمعالجة العواقب الخطيرة على الصحة العامة نتيجة كارثة تشيرنوبيل التي حدثت عام ١٩٨٦. وإن المصاعب التي يواجهها ضحايا تشيرنوبيل العديدون في أوكرانيا وبيلاروس وروسيا وأماكن أخرى، هي محل قلق عالمي، ومن المناسب إذن وجود أن تجتمع دول المجتمع العالمي هنا اليوم اعترافا منها بمحنتهم المستمرة.

إن الولايات المتحدة، بوصفها رئيسة مجموعة الدول السبع لهذا العام، تشارك في بذل مجهود هام في إطار مذكرة التفاهم الصادرة عن مجموعة الدول السبع/أوكرانيا بشأن إغلاق مفاعل تشيرنوبيل بحلول عام ٢٠٠٠. وكجزء من دعمنا لأوكرانيا في إطار هذه المذكرة، باشرت مجموعة الدول السبع بمبادرة دولية لوقف حالة التدهور التي يشهدها الغلاف فوق مفاعل تشيرنوبيل، الذي أصابه الدمار، وبدأ بتسريب إشعاعات إلى البيئة. ولقد حان الوقت أن نبدأ بمساعدة أوكرانيا على إيجاد حل بعيد الأمد لهذه المشكلة المعقدة والخطيرة، وفي الوقت نفسه بمساعدة المنطقة - وفي الواقع العالم - على إيجاد أجوبة أكيدة وسليمة بيئيا لمسألة تشيرنوبيل التي ما زالت قائمة. فلهذه الأسباب عقدت مجموعة الدول السبع وأوكرانيا هنا في نيويورك بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمر إعلان التبرعات لغلاف مفاعل تشيرنوبيل - شاركت فيه عدة حكومات ممثلة هنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن مجموعة الدول السبع، لأشكر جميع الذين شاركوا في ذلك المؤتمر، لا سيما أولئك الذين تبرعوا لدعم هذا الجهد.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو من جديد تأكيد على التزامنا بعدم نسيان ضحايا تشيرنوبيل. ويجب في الواقع أن نواصل العمل معا، بوصفنا أعضاء في المجتمع العالمي يتشاطرون الشواغل العالمية، من أجل التصدي لتجربة تشيرنوبيل المأساوية والإرث الذي خلفته.

السيد مبارك (لبنان): يود وفد لبنان أن يعرب أولا عن التقدير للتقرير الهام الذي قدمه لنا الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المساعدة في إعمار لبنان وتنميته.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أبين أنني أشير الى الوثيقة E/1997/96، التي كان يفترض أن تكون وثيقة من وثائق الجمعية العامة أيضا. وإنني أشكر الأمانة العامة التي وعدت بأن تكون هذه الوثيقة متاحة قبل الاعتماد الوشيك للقرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

(تكلم بالعربية)

إن هذا التقرير يوضح تطورات عملية إعادة الإعمار والتنمية القائمة في البلاد خلال السنة المنصرمة

وحتى الأسابيع القليلة التي سبقت انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين. وهو يبين الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع الهيئات الدولية المانحة والمراحل التي قطعتها البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية العامة التي وضعتها الحكومة تحت عنوان "خطة الألفين" للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢.

ومن المؤكد أن هذا التقرير، على أهميته وشموليته، اقتصر على تقديم صورة عامة لتوجهات السياسة التنفيذية للمواضيع المقررة في إطار الاستراتيجية العامة لإعادة الإعمار والتنمية ووضع ملاحظات هامة بشأنها. لكنه من غير الممكن قياس التطور الذي حصل، وفهم التعقيدات والصعوبات والتحديات التي رافقت وترافق إجراءات التنفيذ، في تقرير مقتضب كهذا التقرير. وعليه فإن هذا التقرير يجب أن يقرأ على أساس أنه يكمل تقارير عديدة وضعتها المنظمات الخدماتية المانحة في لبنان، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونيسيف وغيرها باعتبار أنها تناولت الجوانب التفصيلية لمشتقات البرامج وتمكن بالتالي من إقامة رابط بين المواضيع الاستراتيجية ومشتقات البرامج كما شدد عليه تقرير الأمين العام في الفقرة ٢١ منه.

وقد شهد لبنان في الأشهر القليلة الماضية زيارات لعدد كبير من مسؤولي الدول والمؤسسات الدولية المانحة الرئيسية، بما في ذلك زيارة رئيس البنك الدولي، ورئيس مؤسسة ضمانات الاستثمار الدولية، والمديرة التنفيذية لليونيسيف وآخرين. وقابل ذلك زيارات مكثفة للمسؤولين اللبنانيين باتجاه العواصم بهدف زيادة حوافز الاهتمام الدولي بعملية تكريس السلم الأهلي وزيادة الإعمار والتنمية في البلاد. وتعكس هذه الحركة الدبلوماسية النشطة اهتماما متزايدا بالتجربة الرائدة والفريدة للبنان كبلد يبني السلم بعد النزاع. كما أن الاهتمام الدولي يبرز أكثر فأكثر من خلال الاهتمام الذي أبرزته كبرى وسائل الإعلام في العالم التي تحدثت بإعجاب عن نهوض طائر الفينيق من بين الرماد.

إلا أننا نرى أن هذا التقرير لم يبرز، كفاية، الفلسفة الجديدة التي يروج لها الأمين العام ووكيله لشؤون الأنشطة الإنسانية بشأن الطبيعة المتميزة الخاصة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها الدول التي تبني السلم بعد النزاع. فالأمين العام اعتبر في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، أن أوضاع ما بعد الصراع لها احتياجاتها الخاصة، وأن نجاح الإقلال من الاضطرابات التي يحدثها الصراع يساعد عليه التحرك بسرعة الى مواجهة التحديات الإنمائية العامة وتوفير الأطر القانونية الملائمة وتوفير البيئات الاجتماعية والسياسية المستقرة والفرص الاقتصادية.

كما أن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد أكاشي أكد مؤخرا في بيانه أمام اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة الحاجة الى مقاربة استراتيجية لحالات النزاع بغية تنسيق الاستجابة السياسية والإنسانية والإنمائية على أساس مبادئ واضحة ومفهومة تضمن علاقة إيجابية بين الإغاثة والتنمية. وتقع هذه الفلسفة أيضا في أساس عمل ذوي الخوذ البيض، كما يتبين من تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/52/586.

وقد كان من الممكن النظر الى التجربة اللبنانية كمثل لهذه الفلسفة مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات تشجيعية، كي لا نقول تفضيلية، لتعزيز الجهود المبذولة وإنجاحها. علما أن مثل هذه الإجراءات التشجيعية تستجيب للمبدأ الذي اعتمدته المنظمات الخدماتية في رسم دوراتها الإنمائية القطرية للدول المتلقية لجهة تقديم حوافز إضافية من خلال زيادة التقديمات المخصصة لهذه الدول التي تثبت نجاحا في تنفيذ برامجها الإنمائية.

إن تجربة إعادة الإعمار والتنمية في لبنان تقدم مثلا عن الأثر الفعال للتعاون الإقليمي والدولي. إنها مثل عن حركية نظام السوق وعن فعالية التنسيق بين الأدوات الاقتصادية الأساسية اللاعبة في إطار هذا النظام وهي الدولة بحكم وظيفتها التوجيهية والتنظيمية، والقطاع الخاص بصفته المحفز الأساسي لسوق المال، والقطاع الأهلي بصفته المتلقي والمتأثر، سلبا أو إيجابا، بالبرامج.

إن النجاح الذي حققته الإرادة الوطنية الجامعة للبنانيين لتكريس السلم الأهلي في وطنهم وإعادة إعماره وتنميته جعلنا أحيانا ننسى أننا نقوم من بين الأنقاض وننفض غبار حرب استمرت سبعة عشر عاما ودمرت أجزاء كبيرة من مدننا وقرانا. وبتنا نتعامل مع أنشطة إعادة الإعمار وكأنها أنشطة إنمائية في بلد نعم بالسلم لعشرات السنوات. هذا مؤشر جيد عن التطور الإيجابي لعملية إعادة الإعمار والتنمية في لبنان لكنه يقيم تحديات إضافية تزيد من تعقيدات الحالة الاستثنائية التي يمر بها.

نقول ذلك لأن لبنان مطالب ككل الدول الباقية الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية المختلفة التي عقدت في السنوات السبع الأخيرة من هذا العقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك في وقت تقلصت فيه المساعدات الإنمائية الدولية وتزايدت العولمة الاقتصادية وتشابكت القواعد السياسية والاقتصادية الدولية التي تؤثر في توجهات الأنشطة الاقتصادية الوطنية وقدرتها على مواجهة التهميش والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن الاهتمامات الأساسية للحكومة تبقى في إعادة تأهيل البنى التحتية الضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد. لكن اهتماماتها تتشعب كذلك وتشمل كافة القطاعات ولا سيما مسألة إعادة المهجرين والتصدي للتلوث البيئي وإصلاح الإدارة وتنمية المناطق النائية وزيادة برامج الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتقديمات التعليمية. وهذا الواقع الذي يدمج أنشطة إعادة الإعمار والتأهيل بحاجات إقامة تنمية مستدامة وفقا للتعريف الذي وضعته مؤتمرات الأمم المتحدة يستوجب مساعدة اقتصادية خاصة من المجتمع الدولي. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يفعل ذلك.

لقد عملنا على أن تتسق دورة التنمية الوطنية مع الدورات الإنمائية المقررة للبرامج العملانية المختلفة للأمم المتحدة، وذلك بغية إقامة رابط بين المواضيع ومشتقات البرامج في إطار الاستراتيجية العامة التي أعدتها الحكومة لإعادة الإعمار والتنمية. وتم التعاون لهذا الغرض مع عدد من الشركاء الدوليين الأساسيين لا سيما البنك الدولي. وقد أكدت الحكومة اللبنانية مرارا على التزامها بالتعاون والتنسيق مع ممثلي الدول والمؤسسات المانحة وممثلي القطاع الأهلي والقطاع الخاص في رسم البرامج التنفيذية في إطار الاستراتيجية العامة وفي مراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها. وهذا ما أكدت عليه كل التقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وأشادت به. وأحد أمثلة هذا التعاون هو صياغة التقارير الوطنية التي قدمها لبنان الى مختلف المؤتمرات الدولية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة خلال هذا العقد.

بالطبع لدينا الكثير من المشاكل. وثمة عدة عيوب تعتري الممارسة التنفيذية لبرامج إعادة الإعمار والتنمية. ونحن لا نخفي ذلك. بل ربما أن إحدى السمات الإيجابية التي تساعدنا في النهوض بتلك البرامج هي الشفافية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وهذه السمة هي إحدى مشتقات نظامنا الديمقراطي. وعليه نرى نقاشا مفتوحا، بما في ذلك في وسائل الإعلام، حول هذه المشاكل وطرق حلها. وهذا النقاش يتيح لكل فئات الشعب اللبناني الإعراب عن آرائها مما يغني القدرة على إيجاد الحلول وتنفيذها. نحن أخذنا علما بالملاحظات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام، لا سيما ما يتصل بالحاجة الى تسريع أداء الهيئات الإدارية والتشريعية لاستيعاب الموارد الدولية المتاحة وزيادة الموارد البشرية المؤهلة في الإدارات للاستجابة للمتطلبات التنفيذية للبرامج المقررة.

إلا أن أحد المعيقات الأساسية لعملية إعادة الإعمار والتنمية يبقى الجمود الذي يعتري العملية السلمية في المنطقة بسبب السياسة الإسرائيلية المتعنتة، بما في ذلك رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واستمرارها في احتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية، والقيام بأعمال الإغارة والقصف شبه اليومي في عمق الأراضي اللبنانية، إضافة الى التهديدات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين بما في ذلك التهديد بضرب بنى تحتية كمحطات توليد الكهرباء وخزانات المياه على غرار ما فعلته إبان عدوانها على لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

إننا إذ نعرب عن الامتنان لكل الجهات المانحة وشركائنا في عملية إعادة الإعمار والتنمية ولا سيما أولئك الذين شاركوا في مؤتمر أصدقاء لبنان الذي عقد في واشنطن بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، نتمنى أن يستمر الدعم الدولي وأن يتضاعف لمساعدة بلدنا في التوصل الى تحقيق برنامجه الشامل لإعادة الإعمار والتنمية.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفدي يولي أهمية قصوى لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ الأخرى. ولعدد من الأسباب لم نتمكن من مناقشة كل المشكلات التي تتصل بالدور التنسيقي للأمم المتحدة في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف الماضي، ولكن نأمل ألا يتضاءل الاهتمام بهذه المسألة، وأن تدرس دراسة مستفيضة خلال الجزء الإنساني من الدورة الموضوعية للمجلس في السنة المقبلة. وهذا من شأنه أن يمكننا من اعتماد عدد من التوصيات الجوهرية الرامية الى تنظيم وتعزيز التعاون بين جميع الشركاء في المجال الإنساني.

ووفدنا يولي أهمية قصوى لمناقشة مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام في تموز/يوليه، بما فيها اقتراحه بتحويل إدارة الشؤون الإنسانية الى مكتب منسق الإغاثة الطارئة. ونرحب بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو في منصب منسق الإغاثة ونأمل أن يشارك بصورة نشطة في مناقشة المسائل المعقدة المتصلة بالعمليات الإنسانية، والاستعداد للأزمات الإنسانية الطارئة والإنذار المبكر عنها. ونتوقع أن يركز المنسق على المسائل ذات الأولوية لأنشطة المكتب - أي مسائل السياسات والتنسيق والدفاع عن المبادئ الإنسانية - وكذلك الارتقاء بالتفاعل مع مجلس الأمن، بما في ذلك الجوانب الإنسانية للجزاءات. ونأمل أن يعمل فرعا المكتب في نيويورك وجنيف بصورة وثيقة معا لمواصلة التعاون المثمر مع الوكالات الإنسانية وكل الأطراف الأخرى المشاركة في الجهود المتعلقة بمعالجة حالات الطوارئ.

وتنتهز روسيا هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها لوكيل الأمين العام السيد ياسوشي أكاشي، الذي يتقاعد الآن. لقد قدم إسهاما رائعا لجهود الأمم المتحدة في مجال الاستجابة الإنسانية، ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

وأود أن أنتقل الآن الى أنشطة ما بعد حادثة تشيرنوبيل. وأؤكد أولا على أهمية بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات الموفدة في أيار/مايو الماضي، والتي قام فيها ممثلو البلدان المانحة وغيرها من المنظمات بتقدير احتياجات الدول المتضررة. ونرحب أيضا بالحلقة الدراسية الدولية المعقودة تحت شعار "تشيرنوبيل وما بعدها: تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث التكنولوجية"، والتي نظمتها روسيا في أيار/مايو الماضي بمساعدة إدارة الشؤون الإنسانية. إننا نولي أهمية قصوى لهذه الأحداث التي هي جزء من الجهود الرامية الى اتخاذ تدابير عملية لمساعدة الضحايا. والمقترحات التي تقدم بها الخبراء الدوليون في تلك الاجتماعات تتماشى مع البرنامج الخاص بحماية الأشخاص المتضررين حتى عام ٢٠٠٠، الذي اعتمدته حكومة الاتحاد الروسي في آب/أغسطس الماضي.

وروسيا ممتنة للأمم المتحدة للعمل الذي يؤديه البرنامج المشترك بين الوكالات في تقديم المساعدة الدولية للمناطق المتأثرة بتشيرنوبيل. وتتوقع أن تغدو المشروعات في إطار هذا البرنامج جزءا من عمل المنسق الخاص بتشيرنوبيل، الذي سيركز على تعبئة دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نثق في أن الاجتماع الخاص بتشيرنوبيل، والذي سينعقد هنا غدا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيسفر عن نتائج مثمرة. ونحث الدول الأعضاء على أن تشارك بنشاط في هذا الاجتماع.

ونعول أيضا على دعم الدول الأعضاء من أجل أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي لتخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل. ومشروع القرار تشارك في تقديمه البلدان الثلاثة المتضررة: وهي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس.

ونود أن ننتقل الآن الى الحالة الإنسانية في طاجيكستان. إن القرار ٥١/٣٠ ياء أسفر عن جهود ملموسة لتخفيف الأزمة الإنسانية في هذا البلد المجاور والصديق. ونرحب أيضا بمؤتمر المانحين الذي ينعقد حاليا في جنيف، ونتوقع له أن يسهم إسهاما كبيرا في معالجة تلك الحالة الطارئة. وتشارك روسيا بنشاط في التسوية السلمية واستعادة الحالة الطبيعية وكذلك في مساعدة السكان المتضررين. وتقرير الأمين العام يؤكد إلحاح الحالة الإنسانية، وخاصة بالنسبة لأضعف المجموعات. ومن المهم أن تواصل الوكالات الإنسانية عملها في طاجيكستان في عام ١٩٩٨.

ونحن نتابع بتعاطف كبير واهتمام صادق العمل الأخير المتعلق بمبادرة ذوي "الخوذ البيض". وقد تحققت بعض الإنجازات، إلا أننا نشعر بأن المبادرة يجب أن تعطي قوة دفع إضافية لتتقدم نحو تحقيق أهدافها الرئيسية الأصلية: وهي إقامة شبكة من أفرقة المتطوعين التي تستجيب بسرعة لحالات الطوارئ. وهنا لا نحتاج الى استغلال قدرة متطوعي الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا قدرات الوكالات الإنسانية وأفرقة الإنقاذ الوطنية.

وإذا ما انتقلنا الى ناحية أخرى للمشاكل، فإننا يساورنا القلق إزاء التهديدات والاعتداءات المتزايدة التي يتعرض لها موظفو المنظمات الإنسانية. ونعتقد أن من المهم ومن الأمور ذات الصلة أن تعالج هذه المشكلة في قرار للجمعية العامة. ويجب على جميع الأطراف المتورطة في صراعات أن تلتزم بالمبادئ التي تحكم المساعدة الإنسانية وأن تحترم القانون الإنساني الدولي. وقول ذلك أسهل بالطبع من تنفيذه، ولكن يجب أن يبذل كل جهد لحماية الموظفين الإنسانيين. وقد أصدر مجلس الأمن

تذكيرا في الوقت المناسب بذلك الواجب في بيانه المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونظرا لأن هناك عددا من هذه الصراعات المؤسفة، من المهم أن نواصل تركيز اهتمامنا على الأزمات المستمرة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي القرن الأفريقي، وأنغولا، وأفريقيا بأسرها. وفي جميع هذه الحالات يجب أن نأخذ في الاعتبار ليس أعراض المرض فحسب، ولكن أسبابه أيضا: وهي التخلف، والتناحر على الموارد، والتوترات العرقية. وأنوه بأن الأسباب الجذرية هذه تنطبق على جميع "النقاط الساخنة".

السيد تسفاي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يولي وفد بلادي اهتماما كبيرا لبند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما فيها تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان في مناطق مختلفة. فما زال العديد من أنحاء العالم تعصف به الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وحالات الطوارئ. وهذه المجموعة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ولدت طلبا هائلا على ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من عمل وما يمكن أن تقدمه من مساعدة.

وتمثل برامج المساعدة الخاصة للبلدان المعوزة والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أعظم التحديات التي تواجه اليوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله. وفي اثيوبيا، إذ نصارع المظاهر العديدة للتخلف الاجتماعي والاقتصادي، فإننا لا نزال نواجه عددا كبيرا من العقبات بسبب محدودية قدرتنا على التغلب على العوامل الضارة شديدة الخطورة ذات المنشأ الخارجي.

وبالرغم من الإنجازات الهامة التي حققتها جهودنا لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الغذاء خلال السنوات العديدة الماضية، فإن آثار ظاهرة التغير المناخي العالمي الأخيرة، المعروفة بالنينيو، شكلت تحديا خطيرا. فالتغير المناخي يؤثر حاليا على بلدان منطقتنا دون الإقليمية، مما يؤدي إلى خسائر بشرية فادحة ودمار مادي، كما هو الحال في الصومال حيث قضى أكثر من ٢٠٠٠ شخص نحبهم حتى الآن وحيث يتعرض عدد أكبر من السكان لحالة بالغة الخطورة. وفي اثيوبيا أيضا، أصبحت الحالة مثيرة للفزع مع استمرار هطول الأمطار في غير مواسمها مما أدى إلى تدمير المحاصيل في بعض أنحاء البلاد، وتسبب في نقص غذائي مزمن. ونتيجة لذلك قامت اللجنة الاثيوبية لمنع الكوارث والتأهب بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لتوفير ١٥٤ ١٠٧ أطنان مترية من المساعدة الغذائية الطارئة لتوزيعها على السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، يهيب وفدي بالمجتمع الدولي، وبمنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص، أن يحشدا الدعم والمساعدة.

أما مسألة اللاجئين والمشردين فتمثل تحديا إنسانيا آخر يحتاج إلى نهج واستجابة أكثر قوة. فاثيوبيا، بالرغم من صعوباتها الاقتصادية، ما زالت تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين وتعيد تأهيل الآلاف من العائدين المشردين. وأدت استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى زيادة استغلال الموارد الشحيحة أصلا، وتركت أيضا أثرا على البيئة بوصفها مصدرا للطاقة والمأوى والغذاء. وفي ضوء هذا الواقع، نرى أن نطاق المساعدة الإنسانية ينبغي توسيعه للتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان المضيفة.

يصبح القول إن جميع تلك المشاكل وغيرها يتشاطرها العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا. ولذا، فإننا إذ نقدر جميع أشكال المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، التي قدمت لنا في العديد من مجالات الأنشطة الاقتصادية وفي حالات الطوارئ، فإننا نواصل التأكيد على ضرورة زيادة التنسيق وإدماج الاستجابة الإنسانية مع إعادة التعمير والتنمية طويلة الأجل لتكميل جهودنا الوطنية.

إن المساعدة في حالات الطوارئ يجب ألا ينظر إليها وكأنها شكل من أشكال الدعم أُعد لكي يدوم إلى الأبد. فالمساعدة الاقتصادية التي تتيح تحقيق تقدم اقتصادي أكبر من خلال تهيئة ظروف إطارية لتنمية مؤاتية وفرصة لتحقيق اكتفاء ذاتي هي التي تنطوي على أهمية فائقة. علاوة على ذلك، ينبغي توحيد جهود وكالات الأمم المتحدة التي تتصدى لحالات الطوارئ والتعاون الإنمائي لضمان الكفاءة ولاستخدام الموارد المتضائلة الموضوعة تحت تصرفها بطريقة تكون ذات جدوى اقتصادية أكبر، مع التركيز على الأنشطة البرنامجية. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بتدابير الأمين العام ومقترحاته الرامية إلى إصلاح الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة.

ويعتقد وفد بلادي بأنه لدى الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ، فإن مدخلات البلدان أو المناطق المتضررة تكون ذات

صلة وثيقة بها. وهذه الأنشطة ينبغي أن تستغل على وجه التحديد الدراية الفنية المحلية بقدر أكبر في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع. فإعطاء الحكومات المتلقية المسؤولية عن البرامج وإشراك الخبراء المحليين من شأنهما أن يؤديا إلى مزيد من الكفاءة والجدوى الاقتصادية والاستدامة.

إن ضرورة توفر مزيد من الالتزام بتمويل التعاون المتعدد الأطراف في المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساهمة في التنمية لهما أهمية حاسمة، إذ أن التمويل غير الكافي يجعل من الصعب تنفيذ المشروعات بنجاح.

ويود وفد بلادي أن يرى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعزز وظيفتها بوصفها الآلية الرئيسية للتنسيق بين الوكالات تحت إشراف منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ. وينبغي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تنظر فيما يسمى بمسائل المشردين مثل مسألة معاملة الأشخاص المشردين داخليا ومشكلة الانتقال الكلي من الإغاثة الطارئة إلى التأهيل. وخصوصا بالنسبة لمشكلة الانتقال الكلي من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التأهيل وإعادة التعمير، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع خطة واستراتيجية شاملتين لفترة ما بعد حالات الطوارئ في حالة معينة، وذلك من أجل إدامة وتطوير زخم التعاون المتعدد الأطراف للتصدي لحالات الطوارئ من خلال مرحلة التأهيل وإعادة التعمير.

وفيما يتعلق بتطوير نظام للمعلومات والإنذار المبكر في حالات الطوارئ، كما تم التأكيد على ذلك في قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ٥٧/٤٨، فإن اثيوبيا تحيط علما بالجهود التي بذلتها حتى الآن مختلف الوكالات في هذا المجال وتأمل أملا خالصا بأن تتطور الآليات التي أنشئت بقدر أكبر من أجل الوصول إلى تحسين مستوى التنسيق.

ويعتقد وفد بلادي أن السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالكوارث، سواء من حيث الاستجابة لحالات الطوارئ أو التدابير الوقائية، ينبغي أن تتضمن تحليل أوجه الضعف للآثار المترتبة على البيئة والعنصر الإنساني والايكولوجيا. وأن الحاجة إلى إجراء تقييمات لأوجه الضعف أصبحت أكثر أهمية من أجل فهم أفضل لأوجه الضعف إزاء الكوارث، وهذه التقييمات تكون بدورها عونا لصانعي القرار على اتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف منها والتغلب عليها. علاوة على ذلك، فإن هذه التقييمات، بالإضافة إلى كونها تساعد في تخطيط البرامج المناسبة للتخفيف من أوجه الضعف، فإنها توفر معلومات تجعل من الأسهل توجيه الفائدة إلى المستفيدين، وإعداد خطط الإغاثة وتطبيق أساليب التأهب الصحيحة بطريقة تعزز جهود التنمية. غير أن هذا وحده لن يوفر جميع القدرات المطلوبة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف ما لم تعززه المساعدة المالية والمادية والتقنية من جانب شركائنا في التنمية.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة البشر الذين تمس حاجتهم إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته. فوراء إحصائيات البعثات التي اضطلع بها، والدولارات التي أسهم بها وأطنان الإمدادات التي يقوم المجتمع الدولي بإيصالها، ثمة واقع إنساني يتمثل في الأرواح التي أنقذت، والأطفال الذين أطعموا والآمال التي بعثت. ولذا، فإن المهمة الإنسانية لهذه الهيئة العالمية، أي الأمم المتحدة، تستحق الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

السيد ميرزا (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأمين العام لما جاء في تقريره الشامل المتعلق بتعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية الخاصة. إن المعلومات الهامة التي يتضمنها التقرير عكست بكل وضوح الأنشطة الإنسانية المختلفة التي اضطلعت بها المنظمة الدولية لتلبية الطلبات المتزايدة للمساعدات الإنسانية في بقاع العالم المختلفة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للدور الريادي الذي تلعبه إدارة الشؤون الإنسانية في هذا المجال.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد ما جاء في بيانات بعض المندوبين بشأن الآثار المدمرة التي تترتب على الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، ولا سيما تلك التي تلحق الأضرار الفادحة بالأرواح البشرية والممتلكات والبنى التحتية للدول، وتترك أبعادها الخطيرة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لاحتواء النتائج الإنسانية السلبية الناجمة عن العديد

من هذه الكوارث، فإننا نرى أن هذه المساعي لا تلبي كافة الاحتياجات الإنسانية على نطاق أوسع، نظرا لتعاظم الأزمات القائمة من جهة والنقص الملحوظ في موارد الدعم من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة المساعدات الإنسانية وتفعيل دور الآليات المعنية بالأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي الدائر للطوارئ في هذا المجال، ذلك فضلا عن تعزيز جهود التنسيق فيما بينها والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية الأخرى، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد، من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية وتدفقاتها السخية اللازمة لمتطلبات الاستجابة السريعة لاحتياجات الشعوب المتضررة والمستضعفة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول السباقة التي تحرص، وبتوجيهات من رئيسها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، على إيلاء اهتمام خاص بأنشطة المساعدات الإنسانية الخارجية وتقديم أنواع الدعم الإنساني المنقطع النظير للعديد من الدول النامية، وخصوصا تلك التي تتعرض منها للكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والإقليمية.

وللتأكيد على استمرار انتهاجها لهذا التوجه الإنساني المستمد من منطلقات عاداتها العربية الأصيلة وقيمها الحضارية وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، عمدت إلى إنشاء صندوق أبو ظبي الإنمائي كإحدى القنوات الرئيسية لتقديم المعونات والقروض الميسرة للدول النامية لإعانتها على تنفيذ مشاريعها المتعددة في مجال التعليم والصحة والزراعة والخدمات الإنسانية الأخرى، ومشاركتها في الصناديق والمؤسسات المالية المعنية بالتنمية، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ذلك فضلا عن تعزيز دور مؤسساتها وجمعياتها الخيرية الإنسانية، وعلى رأسها مؤسسة زايد الخيرية والهلال الأحمر وغيرها، لتمكينها من مواصلة أهدافها الإنسانية الرامية إلى تعبئة الجهود المحلية في القطاعين الحكومي والخاص، والاستجابة لدعوات العوز الإنساني ومتطلبات الاستغاثة في المناطق العالمية المنكوبة والفقيرة.

لقد أثبتت الأحداث العالمية المتلاحقة خلال الأعوام القليلة الماضية أن الكوارث الناجمة عن صنع بعض الشعوب، بسبب لجوئها المتعمد لاستخدام العنف المسلح في حل نزاعاتها العرقية والأهلية والعقائدية والحدودية، في ازدياد مطرد لم يسبق له مثيل في تاريخ العهد الحديث، وهو الأمر الذي عكس باتجاه تفاقم عدد من الأزمات الإنسانية الخطيرة كظواهر التشرد والفقر والبطالة والأمية والتدهور البيئي والإصابة بالأمراض المزمنة والتشويه الجسدي الدائم للأفراد. وعليه فإن وفد بلادي، الذي يعرب عن قلقه لتواصل هذه الحالات، يؤيد اتباع الحلول السلمية العادلة والدائمة والشاملة للنزاعات القائمة على قاعدة الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

كما ندعم الجهود الأخرى الرامية إلى وضع آلية للإنذار المبكر وقاعدة فعالة للبيانات تساهمان في تفعيل القدرات المبذولة لإدارة الكوارث والاستجابة الدولية السريعة لمتطلبات حالات الطوارئ المفاجئة، وتنفيذ خطط مشاريع التنمية وإعادة التعمير في البلدان المتضررة.

إن التقارير المعلنة عن أوضاع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة دللت على التراجع الملحوظ لاقتصاد الشعب الفلسطيني عما كان عليه في سنوات ما قبل بدء عملية السلام، وذلك كنتيجة حتمية لسياسة العقاب الاقتصادي الجماعي والحصار والتجويع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه أبناء هذا الشعب، وتدابير القيود المشددة التي فرضتها سلطاتها وقواتها المدججة بأخطر الأسلحة المناهضة للبشرية على حركة أبنائه وبضائعه من وإلى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وضواحيها. ذلك فضلا عن ممارساتها المجحفة الأخرى الرامية إلى منع أو تأخير وصول أموال الدعم الدولي إلى السلطة الفلسطينية، وتعطيل استكمال مشاريع التجمعات الصناعية وفتح ميناء ومطار غزة، ووضع العراقيل أمام تنفيذ برامج الوكالات الدولية الإنسانية المعنية بتقديم المساعدات، مما أسهم في تفشي الفقر والجوع والمرض في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعكس باتجاه انخفاض الناتج القومي المحلي في مناطق السلطة الفلسطينية على ما يزيد عن ٦٠ في المائة، وارتفاع نسبة البطالة إلى نسبة ٦٥ في المائة على الأقل، وهو الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا وصريحا ليس لاتفاقيات السلام فحسب وإنما لكافة قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعلق آمالا كبيرة على هذه المساعدات الإنمائية الدولية في دعم خطط بناء هياكل المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتطوير القدرات الذاتية والتقنية لأبناء الشعب

الفلسطيني لتمكينه من تنفيذ خططه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واندماجه الملائم مع حركة التجارة العالمية، تؤكد على أهمية الضغط الدولي على الحكومة الإسرائيلية لحملها على التوقف الفوري عن ممارسة سياساتها الخطيرة المضرة بأبسط حقوق الإنسان الفلسطيني.

كما نحث المجتمع الدولي، وبالخصوص الدول المانحة، على الوفاء بسداد التزاماتها وبما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى حياة معيشية أفضل.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقاريره قيد النظر اليوم. وهي تقارير مستفيضة وشاملة في طابعها، وتستجيب للأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على قضية حيوية هي قضية المساعدة الإنسانية. وتعلق الهند كذلك أكبر أهمية على توفير المساعدة الإنسانية للمحتاجين، بينما تحترم تماما المبادئ الإرشادية لهذه المساعدة التي وردت خطوطها العريضة بكل وضوح في القسم الأول من مرفق القرار ١٨٢/٤٦. وهذه المبادئ وجيهة وجرت تجربتها، وإن الاستمرار في تطبيقها يسهم في نجاح التخفيف من الألم والمعاناة.

ونلاحظ أن الأمين العام فضل وضع تقرير أكثر شمولا عن متابعة القرار ١٨٢/٤٦ وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بعد أن يأخذ في الحسبان العديد من الإجراءات والتوصيات المقترحة لإصلاح القطاع الإنساني في الأمم المتحدة التي ننظر فيها. وبينما ننتظر تقرير الأمين العام باهتمام كبير، فإن من الأساسي ألا تؤدي عملية الإصلاح إلى إعادة تفسير المبادئ الإرشادية للمساعدة الإنسانية. وهذه بشكل ملحوظ هي المبادئ المتصلة بالروح الإنسانية والحياد وعدم التحيز. والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، والأهمية القصوى لموافقة البلدان المتأثرة ورضاها، وأخيرا، إعطاء الأولوية للدور الذي تضطلع به الدول المتأثرة في استهلال أعمال المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها. وسيدعم وفدي كل الأنشطة الإنسانية المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار هذه المعايير المحددة.

ونود أيضا أن نؤكد على أن خطورة حالات الطوارئ الإنسانية يجب أن لا تعتم على الخصائص المميزة لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتنوعة أو أن تلغي متطلبات الحكومات ذات السيادة أو رغباتها أو إراداتها. ويجب تحديد خصائص تمييزية واضحة في تعريف العلاقة بين مهام وحتميات حفظ السلام وصنع السلام، ومبادئ الوصول الإنساني. إن الخصائص المميزة هذه دقيقة ولكنها مع ذلك مهمة وحيوية ووجيهة. وقد جرى التأكيد عليها في المؤتمر الوزاري الأخير لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنخسايخان (منغوليا).

ولذلك، نشعر بالقلق إزاء البيانات التي وردت في بعض تقارير الأمين العام، ولا سيما الوثيقة A/52/586، بأن الأنشطة التي يضطلع بها استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية قد وسعت إلى مجالات أخرى مثل منع نشوب الصراعات وحلها. وأشير أيضا إلى وجود حاجة لزيادة استطلاع الإسهام المحتمل لبعض الفاعلين في مجال الطوارئ الإنسانية في الأعمال الوقائية، لا سيما في الميدانين الإنساني والإنمائي. وهذه المفاهيم، التي لم تتلق بعد أي ولاية حكومية دولية، قد تزيد من تعقيد مهمة توفير المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والطوارئ الأخرى، والانتقاص منها.

وفي سياق التعاون الدولي من أجل التنمية، يحذر وفدي من أن تصبح التقارير المفصلة والشاملة آلية لما يبدو أنه قبول أفكار لا تزال تتبلور في محافل أخرى. وأشير هنا على وجه الخصوص إلى الوثيقة A/52/532، التي تشير في الفقرة ٤٣ إلى أن منظومة الأمم المتحدة في الصومال لم تتمكن من الاستفادة من الآليات المؤسسية القائمة، مثل إعداد مذكرة استراتيجية قطرية. ويود وفدي أن يشدد على أن المذكرة الاستراتيجية القطرية مبادرة طوعية، في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وستظل كذلك، وليست آلية مؤسسية أساسية.

أود الآن أن أشير بإيجاز إلى بند جدول الأعمال الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. لقد لاحظنا أن جهود المنسق الخاص منصبة على تنسيق المشاريع التي يمولها المانحون، وعلى تقديم الدعم لميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز برامج بناء المؤسسات. وعلى الرغم من القيود، أسهمت الهند في عملية تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال المنح الدراسية وبرامج التبادل الثقافي. وقد قُدم أكثر من ٥٠ منحة تدريبية متخصصة أثناء الفترة من نيسان/أبريل

١٩٩٦ إلى آذار/ مارس ١٩٩٧، بتكلفة قدرت بمبلغ ٥,٥ مليون روبية. وتعهدت الهند أيضا، في مؤتمر واشنطن للمانحين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بتقديم مليون دولار، كما تعهدت بالتبرع بمليون دولار آخر في مؤتمر لاحق لإعلان التبرعات عقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويجري استخدام هذين التبرعين لتقديم السلع والاضطلاع بمشاريع في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وعرضت الهند أيضا إنشاء مركز عام لمرفق لتقديم التدريب في الأنشطة المهنية، مثل تأليف برامج الحاسوب وبرمجة الحاسوب والآلات التي تضبط رقميا باستخدام الحاسوب.

وقد لاحظ وفدي بانزعاج أنه بينما تزداد الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، فإن استجابة المانحين لم تكن متناسبة أو كافية. ونستشهد بمثال واحد فقط: نلاحظ بانزعاج أن احتياجات أنغولا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تبلغ ٢٢٨,٤٨ مليون دولار أمريكي، بينما المساهمات التي جرى التعهد بها أو تسلمها حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لم تبلغ سوى ٦١,٨٩ مليون دولار أو ٢٨,٧ في المائة فقط من المبلغ المطلوب. وتوجد حاجة لكفالة توفير الموارد المالية المناسبة لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية، على أن يكفل في نفس الوقت، أن تكون هذه الموارد إضافية لا محولة من موارد التنمية الشحيحة أصلا.

ويشيد وفدي بالجهود المستمرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقديم الغوث والمساعدة إلى الذين يحتاجونهما في عدة أجزاء من العالم، على الرغم من وضع الموارد غير المؤكد. وقد أدت أعمالها إلى إبراز الدور الممتاز والرئيسي للأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن إصلاحات القطاع الإنساني في الأمم المتحدة ستزيد من تعزيز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الطارئة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعبر عما يُكنه وفد بلدي من تقدير وإعجاب عميقين للتفاني والالتزام اللذين يعمل بهما العديد من المنظمات والأفراد، من الأمم المتحدة ومن خارجها، في تقديم الغوث والمساعدة في ظل أقسى الظروف وأشقها، لإيصال المساعدات إلى الذين يحتاجونها. فهم غالبا ما يعملون في ظل مخاطر يومية تتهدد سلامتهم وأمنهم الشخصيين، ويستحقون ثناءنا المطلق.

السيد كينيك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): باسم حكومة جمهورية بيلاروس، أود أن أهنئ السيد هينادي أودوفينكو على ترؤسه هذا المحفل الدولي المهيب. وكما كان الحال في الماضي، نجتمع هنا لمناقشة المزيد من الخيارات والتدابير لتقديم المساعدة لضحايا أكثر الكوارث التكنولوجية تدويرا في تاريخ البشرية. ويظهر موقف الأمم المتحدة المتسق من هذه المسألة مرة أخرى أن اللطف والشفقة ما زالا أهم فضيلتين للجنس البشري، وأنهما تشكلان وتعززان التفاهم المشترك والصداقة بين الشعوب.

لقد أجمعت المؤتمرات العلمية الدولية التي حظيت بحضور كبير، المعقودة في عامي ١٩٩٥و ١٩٩٦ في مينسك وجنيف وفيينا، على الاستنتاج بأن كارثة تشيرنوبيل تركت عواقب مدمرة على صحة الناس وعلى البيئة. وقد أدرك أن آثار تشيرنوبيل الطويلة الأجل تحتاج إلى دراسة متأنية من قبل العلماء في جميع أنحاء العالم. والآثار الطويلة الأجل، بما فيها الآثار الوراثية، الناتجة عن التعرض المستمر لجرعات منخفضة من الإشعاع على مدى عدة سنين لم تدرس دراسة كافية. ويلزم أكثر من عقد لدراسة أثرها على الناس وعلى البيئة.

ويأتي الدليل على عدم معرفتنا الكافية بالآثار الإشعاعية المحتملة لمثل هذا الحادث من الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في انتشار سرطان الغدة الدرقية بين الأطفال في بيلاروس. ولهذا السبب تقوم سياسة الدولة في جمهورية بيلاروس، الرامية إلى تخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل والتغلب عليها، على طبيعة الآثار الطويلة المدى على الصحة البشرية وعلى حالة البيئة، وكذلك على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمناطق المتضررة.

ولا يزال مستوى التوتر الاجتماعي والنفسي الناجم عن تشيرنوبيل عاليا في المناطق المتضررة، ولكنه لا يقتصر على هذه المناطق. إذ لا يزال الناس ينظرون إلى خطر الإشعاع على أنه خطر حقيقي يتهدد صحتهم.

وزاد من تعقيد مشكلة كيفية تأهيل المناطق المتضررة احتلال في هيكل السكان المقيمين ونقص حاد في المؤهلين، مثل الأطباء والمدرسين والاخصائيين الزراعيين. فرحيل هؤلاء الخبراء عن المنطقة في السنوات الأولى بعد وقوع الكارثة كان ملحوظا بشكل خاص. ومن الصعب تقدير الضرر الاقتصادي الذي أصاب بيلاروس نتيجة كارثة تشيرنوبيل. فحوالي ١٥ إلى ٢٠ في

المائة من مجموع ميزانيتنا يخصص كل عام للتصدي لآثارها. وهذا عبء كبير، يضاف إلى الصعوبات الناجمة عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وقد وفر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٠، الذي اعتمد بتوافق الآراء، أساسا سياسيا لإنعاش التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدان المانحة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة والدول التي عانت من كارثة محطة تشيرنوبيل النووية للطاقة الكهربائية.

إننا نقدر عميق التقدير العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق التعاون الدولي للتصدي لنتائج الكارثة، ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٠ يسير بخطى بطيئة الى حد بعيد. وفي السنوات الأخيرة تناقصت المساعدة الدولية التي تقدم الى الدول المتضررة تناقصا كبيرا، وهذا يرجع أساسا الى نقص الموارد.

ومع ذلك، نود في هذا الصدد، أن نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام، السيد أكاشي، على جهوده في إعداد وتنفيذ بعثة الأمم المتحدة الموفدة في أيار/مايو من هذا العام لتقييم احتياجات البلدان الثلاثة المتضررة. فقد أسفرت نتيجة تلك البعثة عن تقييم موضوعي ومحايد للحالة بعد كارثة تشيرنوبيل، وتجسد هذا التقييم في برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية للمناطق المتضررة. وهذا البرنامج، أساسا، يمكن اعتباره استراتيجية للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل في العقد الثاني بعد الكارثة. وغدا، الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد في الأمم المتحدة مؤتمر للمانحين لتقوية التابوت الخرساني لتشيرنوبيل، أي بعد بضعة أيام من عقد المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات لإقامة المأوى في تشيرنوبيل من جانب الحكومات. وهذان الحدثان يبرزان مدى تعدد أوجه مشاكل تشيرنوبيل، ومدى نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال؛ ويدللان أيضا على أن المنظمة ملتزمة بدراسة آثار الكارثة في الأجل الطويل، وبتخفيف هذه الآثار وتقليلها. ونثق بأن مؤتمر الغد سيسفر عن نتائج إيجابية.

إن المناطق المتضررة تجسد المشاكل التالية: الحاجة الى فرص عمل جديدة، والحاجة الى تطوير البنية الأساسية، والحاجة الى زيادة الاستثمارات في اقتصاداتها.

وبيلاروس، كجزء من استراتيجيتها الجديدة للتعاون مع البلدان المانحة، على استعداد للنظر في مسألة أشكال التعاون الجديدة: الشروط التفضيلية لائتمانات طويلة الأجل، وتوفير المعدات لأغراض محددة وبآجال ممتدة للسداد، والمشاريع المشتركة، وإمكانية تقديم إعفاءات ضريبية للبلدان المانحة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومنح التنازلات.

ونحن ممتنون كل الامتنان لجميع البلدان والمنظمات التي قدمت لنا المساعدات التقنية والإنسانية.

ولا بد من النظر الى المساعدة الدولية في التصدي للآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل باعتبارها شرطا أساسيا لتمكين البلدان المعنية من المضي قدما نحو التنمية المستدامة. وأحد الطرق الفعالة لإسداء المساعدة ساعة وقوع كارثة كبرى، تتمثل في تقديم المساعدة التي تؤدي الى مساعدة النفس، وهذا ينطوي على إعادة التأهيل الاجتماعي - الاقتصادي والايكولوجي المكثف للمناطق المتضررة. وهذا النهج يتسق تماما مع نماذج التنمية المستدامة.

وقد قام ممثل أوكرانيا، باسم البلدان المتضررة الثلاثة، بعرض مشروع القرار المتعلق بتعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أن مشروع القرار يعبر عن النهج الصحيح الواجب اتباعه لحل المشاكل عن طريق التعاون الدولي. وسوف يهيئ اعتماده الظروف اللازمة لتنفيذ البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية للمناطق المتضررة.

ومن الواضح تماما أن هذه العملية تتطلب الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية. وينبغي لتلك الإدارة أن تستنبط إجراء للتفاعل بين منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والبلدان المتضررة، والمنظمات غير الحكومية، باستخدام أشكال جديدة للتعاون، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والتقنية، والتعاون الاقتصادي المتبادل المنفعة في المناطق المتضررة بالكارثة، وتحديد إجراءات لاختيار أفضل أنواع المشاريع المشتركة لتقديم المساعدة.

إن إدارة الشؤون الإنسانية هي وحدها التي تستطيع أن تنسق على النحو الواجب التعاون الدولي بشأن قضية تشيرنوبيل ويمكنها أن تعزز فعالية المشاريع التي تنفذها الوكالات المتخصصة، وأن تساعد في تبسيط إجراءات الاختيار الفعلي للمشاريع التي يبدأ بها. وهذا النهج يعني تقسيم العمل بشكل أفضل بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوكالات المسؤولة عن تنفيذ العمل فعليا.

ونرى أيضا أنه يلزم استعادة النظام السابق الذي كانت تتبعه اللجنة الوزارية الرباعية للتنسيق بشأن تشيرنوبيل وبعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات، وأنه ينبغي عقد اجتماعات منفصلة مرتين كل سنة.

لقد كانت كارثة تشيرنوبيل حقا تحذيرا رهيبا للجنس البشري؛ فقد جعلتنا نفهم أن الأرض هي بيتنا المشترك - هي بقعة جميلة بحق تنبض بالحياة والعقل في أعماق هذا الكون الذي صار هشا الى أقصى حد في يد الجنس البشري الذي أصبح يتحكم في أسرار الذرة. والمجتمع الدولي يمكنه الآن أن يدرك تماما أننا لا نستطيع أن نبلغ عالما موحدا من أجل منفعة الأجيال المقبلة إلا بالتصدي يدا واحدة للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها الإنسان.

السيد أيوب (العراق): لا شك أن دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة آخذ في التعاظم في تقديم وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية للاجئين والبلدان التي تتعرض لكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. والتقارير المعروضة أمامنا هذا اليوم تؤشر بوضوح الدور الذي لعبته وتلعبه الأمم المتحدة في هذا الميدان في أماكن مختلفة من العالم مثل مدغشقر وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أفريقيا الوسطى ولبنان والسلفادور وجيبوتي وطاجيكستان والسودان والصومال وغيرها من البلدان.

ومع ذلك، يعتقد وفد بلادي أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتعاملان حاليا مع مشكلة اللاجئين، مثلا، من خلال أعراضها وليس مع أسبابها أو جذورها، مما يجعلها مشكلة مزمنة تستنزف الكثير من طاقات وجهود المجتمع الدولي بشكل غير مجد. لذلك فإن المطلوب هو التركيز على الأسباب التي تؤدي الى تفاقم هذه الظاهرة مثل الفقر والنزاعات المسلحة وفرض الجزاءات الاقتصادية، واختلال توازن الاقتصاد، والتوترات العرقية، وتردي البيئة، والتصحر، وتلاشي الغابات وضعف التعاون الدولي، خاصة فيما يتعلق بمسائل الديون ونقل التقنية وتقديم الدعم الدولي المالي للدول النامية، واستغلال الموارد الأولية، والشروط التجارية المجحفة التي تؤدي جميعا الى زيادة تدفق اللاجئين عبر الحدود الدولية كما يعكسها الواقع الدولي الراهن.

وفي هذا الصدد لاحظ وفد بلادي أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مثلا، تركز في تعريفها لهؤلاء اللاجئين، على الذين غادروا بلدانهم بسبب الملاحقة السياسية أو غياب الأمن والاستقرار في بلدانهم الأصلية. ونعتقد أن هذا التعريف قاصر كما هو الآن لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار اللاجئين الذين تجبرهم الظروف الاقتصادية المتردية في بلدانهم على اللجوء الى البلدان الأخرى بحثا عن سبل عيش أفضل لهم ولعوائلهم.

أما فيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في هذه القضية، فإننا نعتقد أن المنظمة الدولية يمكن أن تُساهم بشكل فعال في حل هذه المشكلة ضمن الإطار العام لمسؤولياتها المحددة في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية كما يأتي:

أولا، إقامة وتشجيع الآليات التي تثني على روح التضامن والتعاون الدوليين الرامية إلى تفادي حدوث النزاعات أو الحد منها، ذلك أن النزاعات يمكن أن تؤدي إلى تشريد السكان واتخاذ تدابير للمصالحة حيثما كان ذلك ممكنا، خاصة في حالات ما بعد النزاعات لتأمين استمرارية الحلول.

ثانيا، التأكيد على أهمية توخي الحيادية وعدم التسييس والنظرة الشمولية عند تقديم المساعدات الإنسانية والمالية للمساهمة في حل المشاكل الإنسانية إما بشكل مباشر أو ضمن الإطار الحكومي أو عن طريق المنظمات الإنسانية.

ثالثا، يجب أن تُشكل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية الإطار القانوني للقضايا الإنسانية الدولية.

رابعا، يجب إدماج المساعدات الإنسانية ضمن المساعدات الإنمائية طويلة المدى مع مراعاة صارمة

لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي واستشارتها عند تقرير هذه المساعدات.

خامسا، ربما توجد هناك حاجة لأن تضع الأمم المتحدة خطة للعمل الإنساني كما فعلت في خطتي السلام والتنمية.

سادسا، التركيز على إصلاح مجلس الأمن بما يضمن الطابع العالمي للأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، مع الاهتمام بإصلاح طرائق عمله بما يمنع إساءة استخدامه ويضمن الأمن والسلم الدوليين.

سابعا، التركيز على التدابير الوقائية وحل المنازاعات بشكل سلمي من خلال بناء هياكل السلام كالتنمية والعدل والديمقراطية في العلاقات الدولية، وعدم تبني أية إجراءات قمعية بموجب الفصل السابع من الميثاق إلا بشكل محدد جدا وبعد استنفاد جميع الطرائق الأخرى بما في ذلك الترتيبات الإقليمية أو الجغرافية. وإذا كان لا بد من استخدام بعض الإجراءات القمعية التي حددها الفصل السابع من الميثاق فيجب التأكد من عدم استخدام آليات الأمم المتحدة لتصريف أهداف السياسة الخارجية لبعض الدول المتنفذة في المجلس. وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على أثر الجزاءات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة اللاجئين والمشردين مما يتطلب، عند فرض هذه العقوبات، اعتماد المبادئ التي توصل إليها الفريق المعني بالعقوبات التابع للجمعية العامة مثل أهمية تطابق العقوبات مع الميثاق، ووضوح أهدافها، وشروط رفعها، وعدم تسببها في معاناة إنسانية شاملة مع تحديد واضح للخطوات المطلوب اتخاذها من قبل البلد المستهدف لكي ترفع العقوبات، إضافة إلى استثناء جميع المواد الغذائية والدوائية ومستلزمات الزراعة والتعليم الأساسية.

إن بلدي العراق له تجربة مريرة، معروفة للعالم أجمع، مع ظاهرة العقوبات الاقتصادية إذ أن استمرار الحصار الاقتصادي ضد العراق أدى ويؤدي إلى نقص خطير في المواد الغذائية والدوائية وتدهور سبل المعيشة كافة لجميع المواطنين العراقيين الأمر الذي أدى إلى قيام بعضهم مكرها بترك البلاد والهجرة إلى البلدان الأخرى بحثا عن ظروف معيشية أفضل على أمل العودة إلى وطنهم بعد رفع الحصار وتحسن الظروف المعيشية.

كما أن الظروف الشاذة في شمال بلادنا، التي تتمثل في الاقتتال المستمر بين العصابات المحلية بتشجيع من بعض القوى الدولية وبتدخل مباشر منها عن طريق فرض مناطق حظر الطيران بشكل انفرادي ودون الرجوع إلى الأمم المتحدة يؤدي أيضا إلى نزوح آلاف المواطنين العراقيين إلى البلدان الأخرى، الأمر الذي يعني أن الحل الأمثل لمحنة هؤلاء اللاجئين هو كف الدول الأجنبية، بما في ذلك بعض الدول المجاورة للعراق، عن التدخل في شؤون تلك المنطقة حتى يكون بوسع السلطة المركزية للدولة العودة إليها لكي يستتب الأمن والاستقرار بما يُشجع اللاجئين على العودة إلى ديارهم وبما يعزز شعورهم بالأمان والاطمئنان.

ختاما، اسمحوا لنا أن نطالب من خلالكم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتكثيف جهودهما من أجل رفع الحصار الاقتصادي غير العادل المفروض على بلادنا تمهيدا لخلق بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة تساعد على عودة جميع اللاجئين الذين اضطرتهم ظروف الحصار إلى ترك بلادهم وعوائلهم. كما ندعو الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات الإنمائية للعراق لإعادة البنية التحتية التي تم تدميرها بالكامل بسبب العدوان العسكري في عام ١٩٩١ والحصار الذي لا يزال مستمرا رغم انتفاء جميع مبررات فرضه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب من المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة تُمكّن المترجمين الشفويين من المتابعة والترجمة.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدلي بإعلان يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال الخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تُقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

أود أن أذكر الوفود بأنه بالنظر إلى العدد الكبير من مشاريع القرارات المتوقعة في إطار هذا البند، واحتمال ضرورة إجراء مشاورات بشأنها بغية التوصل إلى توافق آراء، ولما كنا نقترب فعلا من نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، نحث الأعضاء بشدة على تقديم مشاريع القرارات هذه في الأيام القليلة المقبلة، ولكن في موعد لا يتجاوز يوم الاثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر. وأكرر أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن هذا البند هو يوم الاثنين الموافق ١ كانون الأول/ديسمبر.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاستعراض الذي جرى مؤخرا لقدرة رد الفعل الإنساني لمنظومة الأمم المتحدة كان يحتاج إليه بشدة. إنه سيساعدنا على إدخال تغييرات أساسية لزيادة فعالية المساعدة التي تُقدم تحت إشراف الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ونأمل أن نتمكن من العمل المثمر - على أساس مقترحات الأمين العام - وأن نتخذ قرارا هاما بشأن هذه المسائل في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

إن هذه ليست مجرد مسألة أكاديمية، إنها ذات أهمية عملية قصوى لبلدنا على وجه الخصوص، في ضوء الحالة في طاجيكستان منذ أواسط ١٩٩٢. وبالرغم من المصاعب الكبيرة، فعلت حكومتنا، ولا تزال تفعل، كل شيء ممكن لمواجهة الأزمة الإنسانية التي أصابت البلد نتيجة نزاع داخلي. ومع ذلك، هذه الجهود كان يمكن أن تكون قاصرة لولا المساعدة التي قدمها الأصدقاء والمتعاطفون من الخارج. ونحن نشعر بامتنان كبير لجميع المانحين، بما في ذلك الحكومات، والوكالات الإنسانية في إطار منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العديدة والهيئات الخيرية والمواطنين. وهذه المساعدة ساعدت على تخفيف الحالة الإنسانية التي ترتبت على الدمار والمعاناة الجسدية والعلل الأخرى التي تمضي جنبا إلى جنب مع النزاع الأهلي والمعارضة المسلحة.

ونحن نشعر بامتنان لإصدار الجمعية العامة في يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٧ القرار ٥١/٣٠ ياء، الذي عكس الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي للمحن وأوجه الحرمان التي حلت بسكان طاجيكستان. والنداء الذي وجهته بشكل مشترك منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة ويتناول الاحتياجات الإنسانية للسكان الطاجيكستانيين، مكّن من وضع أولويات واضحة وتقدير مدى حجم المساعدة الخارجية التي تمس إليها الحاجة بشدة. وعلى وجه العموم، سُررنا للكيفية التي جاء بها رد فعل المانحين.

لقد أعد وفد بلدي مشروع قرار مماثل بشأن مسألة تقديم المساعدة الإنسانية إلى طاجيكستان وسيقدمه إلى الجمعية ونثق في أنه سيحظى باستجابة عملية وسيعتمد في هذه الدورة.

ونشير بوجه خاص إلى أن حكومة طاجيكستان تسعى إلى تنفيذ المهمة الأساسية للبرنامج وهي إعادة السلم والحالة الطبيعية إلى بلدنا في أقرب وقت ممكن. وبتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بعد ثلاثة أعوام من المفاوضات الصعبة والمكثفة استطعنا أن نوقع في موسكو الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان ويحدد الاتفاق فترة انتقالية تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا لتنفيذ جميع أحكام الاتفاق العام بما في ذلك مسائل العفو والتسامح المتبادل وإعادة اللاجئين وإعادة إدماجهم في أوطانهم وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماج مقاتلي المعارضة وإصلاح هياكل السلطة الحكومية وغير ذلك من المسائل القانونية والسياسية الأخرى.

ونثق في أن المجتمع الدولي لن يقف جانبا من مشاكلنا ولكنه سيواصل تقديم الدعم الفعال والهادف لنا في سعينا لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من أهمية الاتفاق العام والتحسّن الكبير الذي طرأ في الحالة العامة فيما يتعلق بالامتثال للهدنة ووقف إطلاق النار، فإن الحالة الإنسانية في بلدي لا تزال صعبة كما يُتبيّن من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/500.

والحالة الغذائية تدعو إلى القلق الكبير، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة والمعنيين الآخرين بالعمل الإنساني في طاجيكستان، فإن عدد السكان الذين يحتاجون إلى معونات غذائية في هذا العام تجاوز ٩٠٠٠٠٠ شخص، أو بنسبة واحد إلى كل ستة مواطنين، وهم أساسا من كبار السن والنساء والأطفال.

وبفضل جهود برنامج الأغذية العالمي، والمانحين مثل الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية استطعنا في النهاية أن نُلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لشعبنا ومع ذلك ونظرا للصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي الوطني والقطاع الغذائي في مجموعه في العام القادم، فإننا سنظل بحاجة إلى المعونة الغذائية الدولية. وينطبق نفس الشيء على المجموعات الضعيفة من السكان الذين سيكونون بحاجة إلى الأدوية والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية والصحة العامة وإمدادات المياه.

ولذلك نُرحب بمبادرة الأمين العام بإعداد نداء مشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى طاجيكستان في ١٩٩٨. نحن نحتاج إلى المساعدة في حالات الطوارئ بالإضافة إلى المساعدة في إعادة

البناء والتعمير. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يُقربنا من السلم الدائم ويكفل لنا تحقيق حالة طبيعية إلى حد ما وتنمية اقتصادية.

ونشعر بأمل كبير إزاء مؤتمر المانحين بشأن طاجيكستان المنعقد حاليا في فيينا بمشاركة واسعة. ولا بد لنا أن نعول على فهم وتضامن المجتمع الدولي من أجل الاستجابة الملائمة للاحتياجات الإنسانية لبلدي.

يتقاسم بلدي الألم والمعاناة اللذين تشعر بها دول أخرى، اضطرت بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، والاحتياجات المثيرة لشعوبها، شأنها في ذلك شأن شعبنا، إلى أن تطلب المساعدة والعون من شعوب أخرى في العالم. وتبذل الأمم المتحدة جهودا إنسانية كبيرة في الشرق الأوسط ومنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا والصومال وجيبوتي والقرن الأفريقي وبلدان أمريكا الوسطى. ونرى أنه لا بد لنا أيضا من أن نعزز التدابير التي ترمي إلى ضمان أمن الموظفين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في أراضي تلك البلدان وبموافقتها.

ونؤيد الجهود التي يبذلها المانحون والعمل المنسق الذي تقوم به الأمم المتحدة في الوقت الراهن فيما يتعلق بتقديم المساعدة الدولية في فترة ما بعد تشيرنوبيل. ونرحب بالخطوات التي يتخذها الأمين العام لوضع مشاريع جديدة لتأهيل السكان وتخفيف الآثار الناجمة عن كارثة مُفاعل الطاقة النووية في تشيرنوبيل.

ونأمل أن تحظى المهمة الإنسانية السامية التي تقوم بها الأمم المتحدة بالأولوية القصوى في منظمتنا وأن تحصل على الدعم اللازم من جميع المهتمين بمعاناة البشرية وآلامها.

السيد عوض (مصر): سوف ينصب تدخل وفد مصر في إطار البند الفرعي ٢٠ (د) المعني بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأود في هذا السياق أن أعبر عن تقدير وفد مصر لتقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة (A/52/159).

لن أضيف جديدا عندما أشير أمام هذا الجمع الموقر إلى الدعم والمساندة اللذين يحظى بهما الشعب الفلسطيني الشقيق من جانب مصر حكومة وشعبا. لقد مثل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والاتفاقيات التالية لهما التي تم توقيعها مراحل هامة في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره، بما تطلب من مصر إسهاما - قدر إمكاناتها - لرفع قدرة الأخوة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الداخلية وتحسين حالتهم الاقتصادية بما يعود بالنفع على هذا الشعب الشقيق الذي عانى - ولا يزال - مغبة الاحتلال بتبعاته المختلفة. وتبقى هذه المساعدة وذلك الدعم أمرا ملحا في الظروف الصعبة الحالية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة في ظل تجمد عملية السلام والإجراءات الإسرائيلية التعسفية والإغلاق وتقييد حركة العمال والسلع من وإلى الضفة وغزة، بما يُمثل عبئا إضافيا يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني.

لقد بادرت مصر فور انتخاب السلطة الفلسطينية بتقديم الدعم اللازم لتمكينها من مباشرة مسؤولياتها. وقد تم تشكيل لجنة قومية في مصر من كافة الوزارات لتحديد الكيفية التي يمكن بها لكل وزارة تقديم الإسهام المناسب للحكم الذاتي الوليد في فلسطين. وكان من نتيجة ذلك أن تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية مثل اتفاق في مجال البريد، وآخر في مجال النقل والمواصلات وثالث في مجال التعليم، وعدد من الاتفاقيات الأخرى التي تم التوقيع عليها بهدف خلق الروابط المؤسسية بين أجهزة السلطة الفلسطينية الشابة ونظيراتها في مصر، بما يتم ترجمته عمليا إلى تسهيلات من جانب مصر في المجالات التي تتصل بها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها.

بالإضافة إلى ذلك قامت مصر بتدريب عدد كبير من كوادر الشرطة الفلسطينية الذين شكلوا نواة لجهاز شرطة فلسطيني يقوم بأداء مهامه الوطنية بكل انضباط وكفاءة، كما تقدم مصر أيضا خبراتها للكوادر التي تختارها السلطة الوطنية للتحدث باسمها في الخارج والدفاع عن القضية الفلسطينية في كافة الدول والمحافل الدولية.

وتسعى مصر كذلك إلى الاشتراك مع أطراف أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الثلاثي لتقديم المساعدة الفنية للفلسطينيين في كافة المجالات. ولا يفوتني في هذا المجال الإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه بين مصر والنرويج والسلطة الفلسطينية من تدريب لعدد من الكوادر التي تعمل في مجال التمريض بهدف مواجهة العجز الكبير الذي تواجهه السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المجال.

كذلك تقوم مصر بالتعاون مع السلطة الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ ميناء غزة ليكون منفذا تجاريا هاما للشعب الفلسطيني على العالم الخارجي.

ومن ناحية أخرى وعلى صعيد القطاع الخاص، لا يتوانى رجال الأعمال المصريون عن الدخول في مشروعات اقتصادية عديدة مع نظرائهم الفلسطينيين بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الفلسطيني وإنقاذه من تبعات الإغلاق المدمر الذي تفرضه إسرائيل عشوائيا.

إن دور مصر لم يقتصر على تقديم الدعم أو المساندة المعنوية أو المادية أو العينية فحسب، وإنما تسعى مصر كذلك وبكافة الوسائل الممكنة إلى حث كافة الدول الصديقة على زيادة مساعداتها والالتزام بتعهداتها المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى يمكن للقيادة الفلسطينية تحقيق تطلعات أبناء الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا من ويلات الحروب والتشريد والقهر، والذي آن له أن يجني ثمار السلام.

وأود في هذا الصدد الإشادة بالدور الهام للأمم المتحدة والأمين العام وإدارة الشؤون الإنسانية وكافة الأجهزة والوكالات المتخصصة لتقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني. ونود أن نحيي بصفة خاصة الدور الهام للمنسق الخاص. ونحن هنا، وفي هذا الإطار، ندعو إلى تعزيز التنسيق بين كافة أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين الدول المانحة الرئيسية والسلطة الفلسطينية. وقد أكدت جميع هذه الأطراف في كافة المؤتمرات والندوات التي عقدت حول تقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني حرصها على تكثيف دعمها للسلطة الفلسطينية على أساس أولويات محددة لأنشطة التنمية الضرورية.

ونود في هذا المجال الإشادة بجهود وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ونحيي بوجه خاص مبادرات مفوضها العام سواء المباشرة أو تلك التي تتم من خلال الإطار الدولي الذي توفره الوكالة لتوجيه الدعم الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني.

إن مصر تأمل أن يخطو الشعب الفلسطيني أولى خطواته على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعونتنا وإسهامنا جميعا، وتناشد مصر دول العالم التي التزمت بتقديم المساعدة تنفيذ وعودها. كما تناشد الدول التي لم تتقدم بالمساعدة بعد في هذا المجال النظر في الإقدام على ذلك وبسخاء تحقيقا لهذا الغرض النبيل الذي يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط برمته ويعود بالنفع على شعب يحاول بشجاعة أن يقيم دولته على أرضه.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل A/52/678 المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الحالة الإنسانية في ليبريا بعد انتهاء النزاع والجهود التي تبذلها حكومة ليبريا بالتعاون مع الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والوكالات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية للسير بذلك البلد على الطريق المؤدي إلى الوضع الطبيعي وتقديم المساعدة والانتعاش والتنمية.

ونثني أيضا على السيد ياسوشي أكاشي، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وموظفيه الأكفاء لتنسيقهم أنشطة الإغاثة والمعونة الإنسانية في ليبريا. ونظرا لأن السيد أكاشي سيتقاعد في وقت قريب، يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة به إشادة يستحقها لقدرته على التوجيه ومساهمته البارزة في عمل المنظمة. ونتمنى له كل نجاح في مهامه في المستقبل.

وبعد سبعة أعوام من الصراع الأهلي، تواجه ليبريا تحد جسيم يتمثل في إعادة بناء هياكلها الأساسية وإنعاش اقتصادها كما تشعر الحكومة بقلق إزاء حقيقة أن هناك مئات الآلاف من المواطنين ما زالوا لاجئين في البلدان المجاورة في انتظار العودة إلى الوطن. ويحتاج المشردون داخليا إلى إعادة توطين، كما أنه يتعين إعادة تأهيل المحاربين السابقين بما في ذلك عدد كبير من الجنود الأطفال، لكي يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع المدني.

وقد أدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت بنجاح في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى تجديد الأمل لدى الشعب الليبري بأن الآثار السلبية للحرب ستعالج عما قريب. وقد تم تشكيل حكومة مدنية منتخبة على النحو الواجب بقيادة الرئيس تشارلز جانكيه تيلور، وهي تسعى إلى تنفيذ سياسات عملية للنهوض بالمصالحة الوطنية والوحدة والإنتعاش الاقتصادي والسلام المستتب. وتعتقد الحكومة بأن المشاركة الكاملة لجميع الليبريين شرط ضروري لتحقيق الإنتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وقد تبينت القطاعات التي تتطلب أن يكون لها أولوية، مثل القوت والتغذية، وتوصيل الكهرباء والماء، والصحة والمرافق الصحية، وإنعاش قطاع الزراعة الإعاشية. الذي يستمد منه السكان زهاء ٧٠ في المائة من معيشتهم، هو أيضا نقطة بؤرية في عملية الإنعاش.

إن الحكومة، فيما يتعلق بخطتها الاقتصادية الوطنية، قد حافظت على نظام الاقتصاد الحر، وهي تشجع تنمية القطاع الخاص باعتباره من الوسائل الأساسية للنمو الاقتصادي. أما في القطاع العام، فقد ركزت الحكومة على الانضباط المالي وعلى المساءلة العامة وعلى الشفافية في إدارة الموارد. ومنذ تولت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم، تحسن باطراد تحصيل الإيرادات في البلد. وقد زارت ليبريا عدة مرات أفرقة من كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويشجعنا التقييم الأولي الذي قامت به تلك الأفرقة. وتأمل حكومتي أن ينظر نظرة متعاطفة إلى طلبها الرامي إلى التغاضي عن بعض ديونها الخارجية.

ومن أجل استدامة ثقافة السلام في ليبريا، وكذلك لمواجهة تحديات إعادة التعمير والتنمية، طلبت الحكومة من الأمين العام أن ينشئ في ليبريا مكتبا لمساندة بناء السلام. وتلاحظ الحكومة، بتقدير عميق، أن الأمين العام طلبها ويتحرك بأقصى سرعة ممكنة نحو إنشاء ذلك المكتب الهام في البلد.

ويود وفدي أن يشكر المجتمع الدولي والحكومات المانحة على المساعدة الإنسانية المستمرة التي أسديت إلى ليبريا خلال حربها الأهلية. وبينما ينتقل البلد من مرحلة الإغاثة إلى استئناف أنشطة التنمية المعتادة، من الضروري الاستمرار في تقديم المساعدة لليبريا بغية تعزيز السلم في البلد.

إن المجموعة الأفريقية قد استندت إلى تلك الخلفية فقدمت - من خلال رئيسها، الممثل الدائم لمملكة ليسوتو - مشروع قرار عنوانه "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها". يطلب مشروع القرار هذا إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة المعونات الممكنة ضمن منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومة ليبريا في جهدها لإعادة التعمير والتنمية، وأن يقوم في أقرب وقت ممكن، وبالتعاون مع حكومة ليبريا، بتقييم شامل للاحتياجات، بهدف عقد مؤتمر للمانحين من أجل إعادة تعمير ليبريا وتنميتها. ويأمل وفدي أن تعتمد الجمعية العام بالإجماع مشروع القرار وأن تشترك جميع الحكومات الصديقة في مؤتمر المانحين القادم الذي سيعقد في جنيف في شباط/فبراير من العام القادم.

وأخيرا يوافق وفدي على تقييم الأمين العام القائل بأن الحالة الإنسانية في ليبريا تحسنت كثيرا إثر قيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لكفالة إحلال السلم الدائم والاستقرار والتنمية في ليبريا. وبينما أؤكد من جديد التزام حكومتي بالوفاء باحتياجات وتطلعات شعبها، فإني، وبلدي، يأمل في أن يستطيع مواصلة الاعتماد على مساندة المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العام ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ولقرارها ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد الجيلاني (فلسطين): اسمح لي بداية أن أتقدم باسم وفدي بجزيل الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على تقديمه للتقرير المتضمن بالوثيقة رقم A/52/159. كما نود أيضا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجهود المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، السيد تشينمايا غاريخان، وللدور الأساسي الذي يقوم به مكتب المنسق الخاص في تسهيل وتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق الفعالة على الأرض.

إن شعبنا الفلسطيني يقدر عاليا جهود المجتمع الدولي لمساعدته في مهمته وتحديه الجديد في بناء وطنه ومؤسساته في هذه الفترة الحرجة. كما نقدر عاليا جهود المجتمع الدولي من أجل إنقاذ عملية السلام وإحراز تقدم ملموس على جميع الأصعدة، بما ينعكس إيجابا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجميع الدول والمنظمات التي تقوم بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. إن أملنا الكبير هو أن يقوم المجتمع الدولي بالإيفاء بالتزاماته لمساعدة الشعب الفلسطيني في تقويم اقتصاده المدمر وإلى تخفيف عبء السياسات الإسرائيلية على الظروف المعيشية لشعبنا.

إن الرسالة الأساسية المستوحاة من تقرير الأمين العام الذي أمامنا، هي أن الهياكل الأساسية لجميع القطاعات الحيوية مدمرة، حيث تجاهلتها سلطات الاحتلال بالكامل خلال ثلاثة عقود مضت. ففي الوقت الذي كانت سلطات الاحتلال تقوم بجمع الضرائب الباهظة من الشعب الفلسطيني وتقوم بنهب موارده الطبيعية أنفقت، وحسب ما جاء في التقرير، ما مجموعه ١٥ دولارا للفرد على الهياكل الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابل ٥٠٠ ١ دولار للفرد في إسرائيل، أي ما يعادل مئة ضعف، وذلك على طول الفترة ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٩٢. هذا بالإضافة إلى السياسات والإجراءات التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية ما بعد عام ١٩٩٣.

وقد عكس الأمين العام هذه الحقيقة في تقريره الوارد في الوثيقة A/ES-10/6 المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة دإط ٢/١٠، واسمح لي أن أقتبس منه الفقرة التالية:

"وتحول التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع بين ما يسمى المناطق "ألف" و "باء" و "جيم" من الضفة الغربية، وبين القدس وبقية الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الأراضي المحتلة والعالم الخارجي، دون تحقيق مبدأ السلام الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو. ولم توضع ترتيبات المرور الآمن، كما لم يتفق على ترتيبات بشأن ميناء ومطار بغزة. وتفرض السياسة العامة الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق العام، المعمول بها منذ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣. تقييدات صريحة على حركة السلع والأشخاص. وتوجد نقاط تفتيش إسرائيلية ثابتة على الطرق الفلسطينية، بما في ذلك طرق النقل الرئيسية، كما يوجد نظام رخص إلزامية تمييزية للعمال ورجال الأعمال، والعاملين بالطب والمرضى والطلاب والمتدينين والمتعبدين وسائر الفئات من الفلسطينيين. وتحول التقييدات على دخول القدس دون الوصول إلى طريق النقل الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية، مما يحتم على الناس أن يسلكوا انعطافات طويلة ومكلفة. وزاد من تفاقم هذا الإغلاق العام عمليات إغلاق شاملة دورية ترتب عليها الحرمان الكامل من تلك التنقلات طيلة ٣٥٣ يوما تقويميا في كامل الفترة بين ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣ ومنتصف حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويضيف التقرير قوله (A/ES-10/6، الفقرة ٢٢)

"كما تفرض أيضا تقييدات إسرائيلية ماسة بحركة السلع والأفراد على موظفي الأمم المتحدة وعلى المواد الخاصة بالمشاريع، مما يسفر عن حالات تأخير وتكاليف إضافية بالنسبة للمشاريع الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن تعطيل خطير لأعمال الوكالات الإنسانية". (المرجع نفسه)

إن هذه السياسات والممارسات البالغة الخطورة لا تشكل انتهاكا للاتفاقات المعقودة فحسب، بل إنها تعبر عن سياسة هذه الحكومة في الانتقام وفرض العقاب الجماعي التعسفي على الشعب الفلسطيني بأكمله، ولا يمكن تبريرها على أسس أمنية، وقد أدان المجتمع الدولي بأسره هذه السياسات.

إن الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية لسكان الأرض الفلسطينية في تدهور مستمر، وفي الواقع فإن الظروف المعيشية قد زادت سوءا بشكل خطير، وتراجع أداء الاقتصاد بشكل ملحوظ، وانخفض متوسط دخل الفرد الفلسطيني وبلغت البطالة نسبة بالغة الخطورة مما يؤدي إلى تزايد المشكلات الاجتماعية والسياسية.

إن هذا التدهور في الظروف المعيشية بالإضافة إلى فقدان الأمل في المسيرة السلمية من جراء سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، يجعل الحديث عن التعاون وعن مسيرة السلام مستحيلا. وقد حذرنا مرارا الحكومة الإسرائيلية، بأن تتوقف فورا عن سياسة العقاب الجماعي، وتنهي الإغلاق والحصار وقيوده الجائرة، وإلا فإنه من المستحيل أن نترقب نجاح التعاون الإقليمي ومؤتمرات التعاون الاقتصادي في الوقت الذي يتم فيه تدمير الاقتصاد الفلسطيني وقتل عملية السلام.

إن التزام إسرائيل بالاتفاقات المعقودة وتنفيذها، والتزامها بالقانون الدولي ورفع سياسات الإغلاق والعقاب الجماعي شرط أساسي لإنقاذ عملية السلام وإنجاحها ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتحسين ظروفه المعيشية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيدة جونو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تابعت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن كثب المناقشات التي دارت خلال السنوات الأخيرة حول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛ ورحبت اللجنة بهذه الفرصة المتجددة لتبادل أفكار قليلة حول هذا الموضوع. فنحن على ثقة من أن تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الإنسانية المختلفة في ميدان العمليات وفي النهج المفاهيمي إزاءها أمر ضروري كي تحقق أغراضها بالكامل.

واللجنة معنية بوجه خاص بحالات الطوارئ الناشئة عن المنازعات المسلحة وأعمال العنف الداخلية، التي تصاحبها في الغالب احتياجات عاجلة وواسعة النطاق بين السكان المدنيين، وانهيار للمؤسسات السياسية والاقتصادية والمدنية. وتتطلب هذه الحالات من المنظمات الإنسانية أن توائم استجاباتها وأن تتلافى الازدواجية في الجهود. وينبغي أن يرمي التنسيق إلى الحرص في تنظيم إيقاع السلوك في شتى أنواع الأنشطة بمرور الوقت، في بيئة كثيرة التقلبات وسريعة التغيير. وينبغي أن يكون التنسيق أداة لتوسيع نطاق آثار الجهود الإنسانية ولضمان أفضل استخدام لأموال المانحين.

وترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن العمل الإنساني الذي يعتمد عليه مصير الآلاف المؤلفة من الناس في أحيان كثيرة يتطلب تحري الدقة في التقدير والتخطيط والإدارة المهنية والتقييم المستمر. ولذا تحتاج المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ إلى أن تسلم بضرورة ترابطها. فالسلوك غير القويم أو انعدام الأصول المهنية من جانب البعض يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود التي يبذلها الآخرون. ثم إنه يمكن أن يفضي إلى انحطاط خطير في المعايير التي تطبق في المعونة الإنسانية.

وفي هذا الصدد نشير باختصار إلى قضية الأمن بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. فتزايد المخاطر التي تتعرض لها المنظمات الإنسانية في السنوات الأخيرة يرجع بلا شك إلى تغير الأنماط والسلوك في الحرب. وقد زاد من تعقيد هذه المخاطر انتشار وكالات المعونة ذات الأغراض المتباينة وأساليب العمل المختلفة. فكثيرا ما تنظر الأطراف المتحاربة إلى العالم الإنساني ككل، دون تمييز بين المنظمات المختلفة؛ وبعبارة أخرى فلو تسببت إحدى الوكالات في مضايقتها قد تتأثر جميع الوكالات بعواقب ذلك. ومن ثم فأمن جميع المنظمات يعتمد على أمن كل منها. ولا جدال في أن التنسيق السليم والامتثال للمبادئ الأساسية المشتركة يمكن أن يساعدا في تحسين سلامة موظفي الوكالات الإنسانية.

ونود في هذا المقام أن نبرز أهمية مدونات السلوك وتحديد الاختصاصات، التي ترمي إلى تنظيم طريقة تنفيذ العمليات الإنسانية، وتعيين الشروط المتصلة بتقديم الإغاثة ووضع المعايير الدنيا التي يتعين تطبيقها على الصعيد العالمي. وفي عام ١٩٩٣ اعتمدت الحركة الدولية للصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر مدونة سلوك أقرتها منذ ذلك الحين أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية ورحبت بها ١٤٢ حكومة بتوافق الآراء في آخر مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتأتي هذه المدونة بمثابة محاولة لوضع معايير عالمية وعملية ومهنية تطبق في عمليات الطوارئ، وإلى التصدي لقضية الأخلاق والمساءلة.

وتود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تؤكد التزامها الكامل بالمشاركة في جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة. وهي تسلم بضرورة تعزيز آليات التنسيق الملائمة التي تقودها الأمم المتحدة، ومنها مثلا اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وإن الدافع لاشتراكها في هذه الآليات، من ناحية أخرى، هو اهتمامها بتحقيق أقصى قدر من التكامل بين جهودها وجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية؛ ومن ناحية أخرى يكيف اشتراكها فيها عزمها على الوفاء بدورها الخاص كوسيط مستقل ومحايد في حالات المنازعات المسلحة، وهذا متجسد في اتفاقيات جنيف.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالإضافة إلى مساهمتها في أعمال آليات الأمم المتحدة التنسيقية، تتابع أيضا حوارا ثنائيا مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تعمل في حالات الطوارئ أو في مجال الدفاع عن القضايا الإنسانية. ويهدف هذا الحوار إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتنسيق والتعاون القطاعيين.

وتقوم اللجنة منذ سنين عديدة بدور رئيسي في تنسيق الجهود الإنسانية في الميدان. وقد اضطلعت

بذلك، على سبيل المثال، في كمبوديا في بداية الثمانينات بالاشتراك مع اليونيسيف وفي الصومال في بداية التسعينات ومؤخرا في الشيشان، في الاتحاد الروسي، إلى أن تسبب الاغتيال الوحشي لستة من أفرادها العاملين في الميدان - كان أغلبهم من العاملين في الحقل الطبي من جمعيات الصليب الأحمر الوطنية - في انسحابها في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتقوم اللجنة حاليا بدور رئيسي في مناطق الصراع، في أفغانستان وسيراليون على سبيل المثال، وفي مجال توفير الحماية والغوث الطارئ للمشردين داخليا في كولومبيا وسري لانكا.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية لا تمانع في الاضطلاع بمسؤوليات التنسيق في الميدان، وهي مستعدة للقيام بذلك، على أساس عملي وطوعي ودون الإضرار بولايتها المحددة، لا سيما في المناطق التي تكون فيها اللجنة بحكم الواقع هي المنظمة الإنسانية الرئيسية الموجودة. وتقوم اللجنة بالفعل بتنسيق جهود الغوث التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادهما في حالات الصراع، وفقا للنظام الأساسي للحركة. وتسعى لجنة الصليب الأحمر الدولية في جميع عملياتها، إلى الوصول لضحايا الصراعات من جميع الأطراف، بموافقة الأطراف المعنية.

ونشير أيضا إلى أنه في بعض البلدان، مثل الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان، تضطلع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية بدور هام للغاية، لا سيما في تعزيز الآليات المحلية من أجل التصدي لحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، في الفترات الانتقالية مثل الفترة التي نشهدها الآن في يوغوسلافيا السابقة، تشارك الجمعيات الوطنية من البلدان الأخرى على نحو متزايد في تحقيق أهداف لجنة الصليب الأحمر الدولية بتنفيذ مشاريع إعادة التأهيل.

وإلى جانب الإقرار بالحاجة إلى تعزيز التنسيق بين وكالات الغوث، تعتبر اللجنة أنه من الضروري زيادة تعزيز التشاور والتعاون بين المنظمات الإنسانية والهيئات السياسية. وينبغي لهذا التفاعل أن يؤدي إلى تقسيم أدق للمهام والمسؤوليات بين المنظمات الإنسانية التي تعمل من أجل تخفيف معاناة البشر والكيانات السياسية التي يتمثل واجبها الأساسي في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات واستعادة الظروف المواتية للسلم والاستقرار.

وترى اللجنة أن مما يبعث على التفاؤل أنه خلال الأعوام القليلة الماضية نالت القضايا الإنسانية أهمية متعاظمة في جداول أعمال هيئات سياسية مثل مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحركة عدم الانحياز. ويظهر ذلك جليا في تزايد انفتاح هذه الهيئات واهتمامها بالتفاعل مباشرة مع المنظمات الإنسانية.

وعلى الرغم من الحوار البناء الذي جرى في محافل عديدة والذي جمع بين هيئات إنسانية وسياسية، تلاحظ لجنة الصليب الأحمر الدولية بقلق متزايد أن ثمة اتجاها، لا سيما في وسط أفريقيا، إلى اللجوء إلى العمل الإنساني بصفته بديلا عن العمل السياسي والعسكري. ولكن دعونا نتكلم بصراحة عن هذه النقطة، فعندما يصل العنف، الذي يستخدم بوصفه تعبيرا عن سياسة متعمدة، إلى درجة يصبح فيها بقاء مجموعات سكانية بأكملها مهددا، لا يمكن أن يقتصر التصدي للأزمات على العمل الإنساني. إن المذابح وإبادة الشعوب، التي تمثل جرائم سياسية في المقام الأول، لا يمكن مكافحتها بفعالية إلا عن طريق العمل السياسي، والعسكري إن اقتضى الأمر.

ومن ثم، لا يسع لجنة الصليب الأحمر الدولية سوى أن تأمل ألا تركز الدول والأمم المتحدة على العمل الإنساني وحده في مناطق معينة من العالم، بينما تهمل التصدي للصراعات على الصعيد السياسي. واللجنة على اقتناع بأن العمل الإنساني ينبغي أن يكمل العمل السياسي، وعمليات حفظ السلم أو إنفاذ السلم إن اقتضى الأمر، بدلا من أن يحل محلهما.

وإذ ما أصبح تقديم الغوث الإنساني مشروطا بسلوك الأطراف المتحاربة، أو فهم على هذا الأساس، أو إذا ارتبط كلية بالأهداف السياسية، سيؤدي ذلك إلى حالات يصبح فيها بعض الضحايا "مستحقين" للحماية والمساعدة أكثر من سواهم. وبالطبع لن يكون هذا أمرا مقبولا للجنة الصليب الأحمر الدولية. وسيؤدي إلى التشكيك في جوهر النهج الإنساني نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا استخدم الغوث الإنساني لتعزيز أهداف متعلقة بالسياسة الخارجية، فإنه قد يصبح عاملا مساعدا على زيادة ضعف موقف ممثلي المنظمات الإنسانية. ويعتمد أمن الأفراد، إلى حد ما على الأقل، على الطريقة التي ينظر بها المحاربون إلى العمل الإنساني. وعلى الصعيد العملي، إذا نظر المحاربون إلى منظمة

إنسانية باعتبارها عاملا قد يؤثر على مسار الصراع، أو إذا نظروا إليها بوصفها رمزا لما يقاتلون ضده، فإنهم قد يحاولون إيذاءها على نحو ما، ومن ثم يصبح أفرادها أهدافا سهلة.

واللجنة الدولية على اقتناع بأن الوكالات الإنسانية والقادة السياسيين ينبغي لهم أن يشتركوا أكثر في حوار منتظم وعميق. ومن ثم فهي تولي اهتماما متزايدا لتفاعلها مع الهيئات السياسية الإقليمية والعالمية وتقر بحاجتها إلى أن تكون عملية الوجهة في المسائل المتعلقة بالدبلوماسية الإنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر المحفل الإنساني الذي عقدته اللجنة في ولفزبرغ، في سويسرا، لبحث التحديات المتصاعدة في هذا الميدان. وشارك في هذا المحفل نحو ٧٠ ممثلا رفيع المستوى للحكومات المانحة والمنظمات الإنسانية. وكان المحفل متابعة لمؤتمر القمة الإنساني الذي نظمه مكتب الجماعة الأوروبية للشؤون الإنسانية في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتنوي اللجنة مواصلة هذا الحوار وستعقد محفلا مماثلا العام المقبل.

ونود أيضا أن نشير إلى أنه من المقرر عقد ندوة دولية في بروكسل في شباط/فبراير ١٩٩٨، بدعوة من الحكومة البلجيكية، تركّز على العلاقة بين العمل الإنساني والعمل السياسي - العسكري.

وسيتمثل حدث هام آخر في الاجتماع الدوري الأول المعني بالقانون الإنساني الدولي الذي ستقوم الحكومة السويسرية بصفتها الحكومة الوديعة لاتفاقيات جنيف بعقده، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. وسيتناول الاجتماع بصفة أساسية الصراعات المسلحة المرتبطة بتفكك بنيات الدولة وقضية احترام الأفراد العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم.

إن التصدي للتحديات المقبلة سيعتمد على قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول شاملة للمشاكل الإنسانية. ويجب أن تشتمل هذه الحلول على العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لن يتسنى للعمل الإنساني بدونها أن يحقق شيئا يذكر ذا قيمة باقية.

السيد بيديرسين (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مرة أخرى بالفرصة المتاحة له لتشاطر بعض الملاحظات عن هذا البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

إننا نرى أن ثمة قلقا في لب المناقشة التنسيقية إزاء النوعية والفعالية اللتين نستجيب بهما نحن في المجتمع الدولي لمعاناة أولئك الأشخاص الذين تدركهم الكوارث والصراعات. وفي هذا الصدد، نثني على اقتراح الأمين العام بإنشاء المكتب الجديد لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ضمن منظومة الأمم المتحدة، الذي لا يسلّم بالحاجة إلى قيام المزيد من التنسيق البرغماتي فيما بين هيئات الأمم المتحدة العاملة فحسب، بل وبالحاجة الحيوية كذلك إلى التنسيق بين السياسة الإنمائية والاستجابة للأزمات والدبلوماسية. ونعتقد أن خطط المكتب الجديد تدل على فهم مفاده أن الجهود الإنسانية التي تتصدى للعواقب المترتبة على الأزمات ليست بديلا من القيام بعمل سياسي للتصدي لأسبابها ووقفها. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الدولي شديد الرغبة في رؤية استمرار اضطلاع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور قوي باعتبارها أحد المحافل القليلة التي تجمع بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير التابعة للأمم المتحدة.

وإن القلق الذي تشعر به الجماعة التي تستجيب للكوارث إزاء نوعية الاستجابة آخذ في الازدياد بسرعة ويؤدي إلى عدد من المساعي العملية القائمة. فقبل ثلاث سنوات، وضع الاتحاد بالعمل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية مدونة قواعد السلوك لوكالات الإغاثة والعاملين فيها. وهذه المدونة تتألف من ١٠ نقاط مسلكية تسعى إلى الحفاظ على استقلالية الوكالات، وإلى كفالة أن يكون دافعها إنسانيا بدلا من أن يكون سياسيا أو تجاريا. وهي تتكلم عن قيام علاقة بين عمال المساعدة والمستفيدين منها تحترم كرامة الإنسان والقدرات المحلية. وهي تركّز على الحاجة إلى وجود شفافية في تعاملاتنا ومساءلة أمام مؤيدينا.

ونالت المدونة حتى الآن تأييد حوالي ١٣١ منظمة غير حكومية دولية، بما في ذلك جميع الوكالات الرئيسية التي تُرى عموما وهي تعمل في الحالات الطارئة المعقدة اليوم. وفي آخر مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود عام ١٩٩٥، رحبت ١٤٧ حكومة بمدونة قواعد السلوك وتعهدت بتقديم الدعم لها لتصبح نافذة. وثمة

دليل ملموس على هذا الدعم يمكن للمرء أن يتبينه الآن في العديد من البلدان المانحة، حيث تستعمل مدونة قواعد السلوك بوصفها معيارا للحكم على صلاحية تمويل الوكالات وكفاءتها في التنفيذ. وبدأت الحكومات المضيفة تستخدمها كطريقة لكفالة نوعية الوكالات التي تدخل بلدانها. إما مباشرة أو عن طريق تشجيع هيئات تنسيقية في البلد تابعة لمنظمات غير حكومية على استخدامها. وهي باتت قاعدة مقبولة. ويتوقع أن تتصرف الوكالات بهذه الطريقة، وبدأت نظيراتها ووسائط الإعلام والمانحون يتساءلون عن السلوك الذي لا يرقى إلى مستوى هذه القاعدة - ونعتقد أن وضع السياسات الذاتية والضغط المستمر من أجل تحقيق مستويات أعلى يحرزان نتائج حيث فشلت الحلول السريعة والأنظمة المفروضة.

وفي تطور جديد مثير للإعجاب، فإن الاتحاد الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الكنسية ولجنة الصليب الأحمر الدولية - وتتشاطر فيما بينها نسبة ٩٥ في المائة تقريبا من المساعدة الإنسانية الدولية - اتفقت على وضع مدونة قواعد سلوك ثانية تتضمن حدا أدنى من معايير الأداء للوكالات المستقلة، وستحدد، لأول مرة، أفضل ممارسة عالمية للوكالات وكمية ونوعية المساعدة على حد سواء، وهي المساعدة المقدمة إلى ضحايا الكوارث الذين يحق لهم أن يتوقعوها من وكالات المساعدة. وإن هذا العمل، المسمى بـ "المشروع العالمي"، وتدعمه وكالات الأمم المتحدة العاملة وتموله منظمات غير حكومية وحكومات مانحة، يرمي إلى وضع مجموعة دولية من القواعد المطبقة ميدانيا وذلك بحلول منتصف العام المقبل. ونعتقد أن هذه المبادرة الرئيسية تسجل نقطة تحول رئيسية في نوعية المساءلة والخدمة على حد سواء، وهو ما تلتزم الوكالات المستقلة بتقديمه، وسيسهم إسهاما كبيرا في قيام تنسيق فيما بين هذه الوكالات.

إن التنسيق ليس مسألة تقتصر على الجماعات التي تقدم مساعدات انسانية. فقبل ما يزيد على ١١ عاما، أوجد الانفجار الذي حدث في المفاعل رقم ٤ في محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل نوعا جديدا من الكوارث. وإن معالجة تلك الكارثة - التي ما زلنا نعالجها حتى اليوم - تتطلب نوعا جديدا من التعاون. فلقد تأثر بها عدد كبير من الناس، وأحيانا في بلدان مجاورة، والأثر الاقتصادي الهائل الناجم عنها سيلقي بثقله لعقود، على المجتمعات المحلية المتأثرة. وبالاضافة إلى الاحتياجات الطارئة الحادة في الماضي، أخذت الآثار الصحية تبرز في الأجل البعيد. وتتطلب هذه الكوارث، بسبب مجالها ومداها، نهجا خلاقا عديد الجوانب - وبالتالي الحاجة إلى قيام تعاون وتنسيق وثيقين بين مختلف الوكالات التقنية والعلمية والإنسانية المعنية. والمطلوب التزام المانحين لأجل طويل، والاتحاد يعمل بنشاط من أجل تحقيق هذا الالتزام. والاتحاد ملتزم طوال العملية، بدءا من الإغاثة ووصولا إلى الإنعاش، بالإبقاء على الاحتياجات الإنسانية مدرجة في جدول أعماله، فضلا عن تأييده للحلول الاقتصادية والتقنية.

ونحن نعتقد أن أفعل طريقة لكفالة نجاح هذا البرنامج تتمثل في إشراك المجتمعات المحلية المتأثرة في التخطيط له وفي تطويره على حد سواء. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد زيادة تعبئة الموارد المحلية، حيث أن المساعدات الخارجية، حسبما ندرك تمام الإدراك، ستتضاءل بصورة تدريجية.

وإذا انتقلنا إلى آخر كارثة حدثت مؤخرا، فإن عملية الإغاثة المشتركة بين الاتحاد الدولي والصليب الأحمر في كوريا الجنوبية تدل على فعالية التنسيق بين الوكالات الإنسانية المستقلة، وعلى قيمة تعزيز التفاهم والتعاون بين المنظمات المستقلة والحكومات الوطنية المتأثرة. وإن عملية الإغاثة التي نقوم بها ابتداء من خريف عام ١٩٩٥، قد دخلت مرحلة جديدة اعتبارا من تموز/يوليه من هذا العام، عندما توسعت لتوفر مساعدات صحية وغذائية لحوالي ٢,٦ مليون نسمة في البلد. وتقوم العملية الحالية بتوفير المساعدات الغذائية لأكثر الناس عرضة للخطر، وتقدم المساعدة إلى القطاع الصحي المتداعي في البلد. والدور الأخير سينمو إذ أن وكالات أخرى، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، ستصبح أكثر نشاطا في قطاع الأغذية.

وفي الجانب الآخر من العالم، تدل عملياتنا الجارية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على قيمة النهج الإقليمي، الذي يربط بين جمعيات الصليب الأحمر المحلية في المنطقة، ويربط بين الإغاثة والاستعداد للكوارث وتنمية المجتمعات المحلية. وإن ارتحالات السكان الهائلة التي حدثت عقب المجازر التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤ أثرت تأثيرا عميقا في جميع البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، إما بحملها على تقديم الرعاية إلى مئات آلاف اللاجئين أو عن طريق تغذية الصراعات القائمة.

إن الجمعيات الوطنية في بلدان البحيرات الكبرى، وبدعم من اتحادها، تبذل جهودا هائلة من أجل تقديم المساعدة إلى مجتمعاتها وسلطاتها المحلية في معالجة هذه الأزمة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تنزانيا، تهتم جمعيات الصليب الأحمر بمئات آلاف اللاجئين في مخيمات غوما، وبوكافو، ونغارا. وفي رواندا، ثمة جمعية وطنية معاد إنشاؤها تقدم المساعدة إلى مجموعات كبيرة من المواطنين الذين استطاعوا أن يفلتوا من الموت خلال المجازر. وفي أوغندا، تقوم الجمعية الوطنية بمساعدة اللاجئين الروانديين. وإن الجمعيات الموجودة في المنطقة والاتحاد التزما منذ البداية بمواصلة تقديم الدعم في الفترة التي تعقب حالات الطوارئ.

وفي الختام، فإن طريقة عملنا في الاتحاد تتمثل دوما في توفير المساعدة عن طريق أعضائنا المحليين، مغتنمين فرصة برامج الإغاثة لتحديث المهارات، وتمرير المعلومات، ولفت الانتباه لمسائل التنمية والتخفيف من حدة الصراعات. وإن وضع قواعد أفضل وأكثر عالمية للمساعدة، واستكشاف علاقات جديدة بين الوكالات المستقلة والحكومات، وقيام تعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة أمور جميعها موضع اهتمام حيوي بالنسبة لنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستيهلن (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الوفد السويسري شاكر على إتاحة هذه الفرصة للتكلم عن البند المتصل بتنسيق الأنشطة الإنسانية، وهو موضوع تعلّق عليه حكومتي أهمية كبيرة.

في البداية، أود أن أعرب عن ارتياحنا لتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميو مؤخرا في منصب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وهو اختيار ممتاز يرسل به الأمين العام رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي حول الأهمية التي يعلّقها على المكتب الجديد لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وتعتقد سويسرا أنه ينبغي أن يكون تنسيق الأنشطة الإنسانية من بين أولويات مكتب المنسق الجديد، ونود في هذا الصدد أن نسترعي الانتباه إلى أربع نقاط، أولا، أن تنسيق الأنشطة الإنسانية يشتمل على عنصرين: فمن واجب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يفي باحتياجات التنسيق للأسرة الدولية العاملة في المجال الإنساني والعمليات الميدانية على السواء، ويتعين عليه أيضا أن يكفل التنسيق الأمثل داخل منظومة الأمم المتحدة وذلك بمراعاة الجوانب السياسية والعسكرية والإنمائية للأنشطة الإنسانية. وينبغي أن يكون هيكل مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ معبرا عن الحاجة إلى القيام بهاتين المهمتين بغية ضمان التنفيذ الأمثل لتنسيق الأنشطة الإنسانية.

ثانيا، أن الجهاز المعني بنشر المعلومات وصنع القرار في ميدان تنسيق الأنشطة الإنسانية يجب تشغيله بأكبر قدر من الفعالية. وأن قرار الأمين العام بتعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتكون الجهاز الاستشاري الرئيسي - ونأمل أن تكون جهاز صنع القرار - يمثل بالتأكيد خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. ولكننا نخشى أن يؤدي تركيز الأنشطة في مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى خلق فجوة كبيرة بين جهاز نشر المعلومات وصنع القرار، من ناحية، والوكالات الإنسانية الرئيسية العاملة في أوروبا، من الناحية الأخرى. وهنا، من الضروري ضمان أن يستفيد الهيكل المستقبلي بأكبر قدر ممكن من المزايا الخاصة لكل مقر من مقار الأمم المتحدة. وبالتحديد، يتعين علينا أن نحافظ على التكامل والتماسك بين مسؤولية نيويورك عن الشؤون السياسية والعسكرية ومسؤولية جنيف عن المسائل التنفيذيه المشتركة بين الوكالات في ميدان الشؤون الإنسانية. وينطبق ذلك على عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات الموجهة من أجل توفير الأموال.

ثالثا، تمشيا مع منطق إصلاح قطاع الأنشطة الإنسانية، فإن نقل مسؤولية التدريب في الوقاية من الكوارث وإدارتها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يقتصر على الجوانب التنفيذية لهذه المسؤولية. والتنسيق الفعلي لإدارة الاستجابة للكوارث ينبغي أن يظل من الوظائف المناطة بمكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وذلك عملا بالقرار ١٦٢/٤٨. ولأسباب تتعلق بالكفاءة وبغية تحقيق التعاون، نرى أن هذه الوظائف ينبغي أن تظل قريبة من الوكالات والمنظمات التي لديها ولايات تنفيذية في ميدان الوقاية والإغاثة الانسانية، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحركة

الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية المعنية.

وأخيرا، نعتقد أن توصية الأمين العام بإنشاء قطاع للشؤون الإنسانية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعد خطوة أولى إيجابية صوب "إدارة" أفضل في المجال الإنساني. وأن سويسرا، من جهتها، تود المشاركة في المناقشات المقبلة حول طرائق إنشاء قطاع كهذا بل والمشاركة أيضا في جهاز إدارة كالذي اقترحه الأمين العام.

وأود الآن أن أشير إلى مشكلة تهمنا جميعا، وهي: الحالة الأمنية الخطيرة للعاملين في الأنشطة الإنسانية في الميدان. إن العدد المتزايد للحوادث الخطيرة، لا بل الهجمات المتعمدة التي تستهدف العاملين في الأنشطة الإنسانية، لا يمكن قبولها. وفي رأينا، يتعين على المجتمع الدولي أن يدرس أفضل السبل لتعزيز سلامة الملتزمين بمساعدة أكثر الناس حرمانا. وإن سويسرا، بوصفها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، تشعر بأنها تتحمل مسؤولية خاصة عن تنفيذ القانون الإنساني الدولي.

وبالتالي، فإنها قبلت بسرور ولاية المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر السادس والعشرين بتنظيم اجتماعات دورية للنظر في المسائل العامة لتنفيذ القانون الإنساني الدولي، ويسرها أن تكون سلامة العاملين في الإنشطة الإنسانية بندا رئيسيا في جدول أعمال أول اجتماع في هذه الاجتماعات. ونحن نأمل في أن تشارك جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف مشاركة نشطة في هذا الاجتماع، المقرر عقده في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وأود في الختام أن أكرر تأييد سويسرا لقرارات الأمين العام الأخيرة في المجال الإنساني، وكذلك للمكتب الجديد لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي نتوقع أن نقوم معه بعمل مثمر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيجري البت في مشاريع القرارات المقدمة سابقا في إطار هذا البند، والتي ستقدم فيما بعد، في موعد لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.